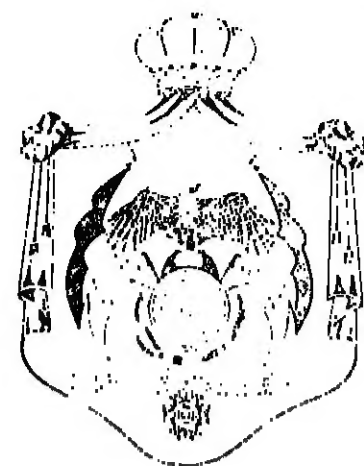
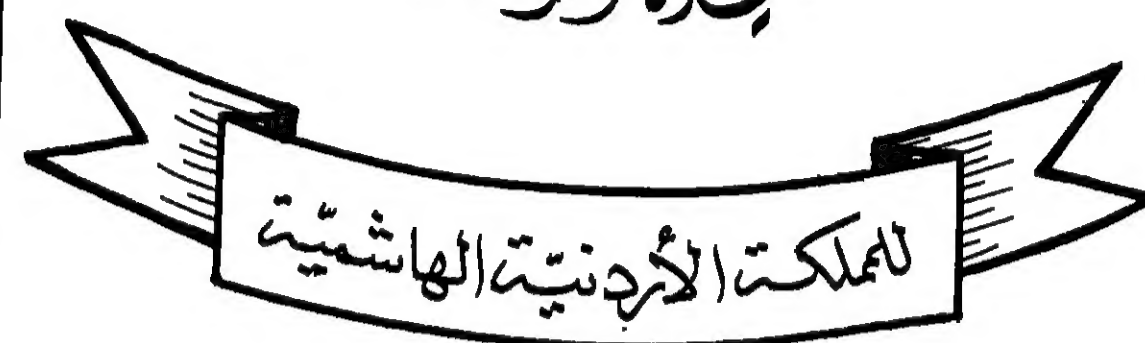


مكتبة أحمد حسن

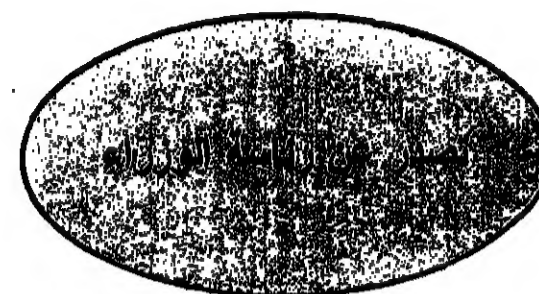


الأبيرة الرسمية



عمان : الثلاثاء ٨ ذو الحجة سنة ١٤١٧ هـ . الموافق ١٥ نيسان سنة ١٩٩٧ م.

العدد : ٤٩٩



توزع من قبل وزارة المالية

طبعت في المطابع العسكرية



## فهرس العدد

رقم الصفحة	الموضوع
١٦٦٦	- قانون رقم (١٧) لسنة ١٩٩٧ قانون جامعة آل البيت
١٦٨٣	- قانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ قانون التعاون
١٦٩٢	- قانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩٧ قانون الاتحاد العام للمزارعين الاردنيين
١٧٠٣	- قانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٧ قانون معدل لقانون المحامين الشرعيين
١٧٠٩	- قانون رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ قانون معدل لقانون سلطة القلم العقبة
١٧١١	- نظام رقم (١٦) لسنة ١٩٩٧ نظام التنظيم الاداري لوزارة الأوقاف والإشراف والمكسبات الاسلامية
١٧١٩	- نظام رقم (١٧) لسنة ١٩٩٧ نظام الاقتام
١٧٢٦	- نظام رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ نظام التنظيم الاداري لصدوق الزكاة
١٧٣٢	- نظام رقم (١٩) لسنة ١٩٩٧ نظام معدل للنظام ترخيص وإدارة المخابر الطبية الخاصة
١٧٣٥	- نظام رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٧ نظام التنظيم الاداري لوزارة التنمية الاجتماعية
١٧٤٣	- نظام رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ نظام جمعية وكلاء السياحة والسفر الاردنية
١٧٥٤	- نظام رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ نظام معدل لنظام الخدمة القضائية للقضاة للقضاة
١٧٥٧	- نظام رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧ نظام معدل للنظام رسوم المنتجات الزراعية والحيوانية
١٧٥٩	- تصحيح خطأ

هكذا حكم الإص

## نخبة المحسنين بن طلال نائب مهلة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصـ  
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١٧) لسنة ١٩٩٧

قانون جامعة آل البيت

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون جامعة آل البيت لسنة ١٩٩٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الجامعة :	جامعة آل البيت
اللجنة :	اللجنة الملكية للجامعة
الرئيس :	رئيس الجامعة
المجلس :	مجلس التعليم العالي
مجلس الجامعة :	المجلس المشكل بموجب المادة (١٤) من هذا القانون
العميد :	عميد الكلية او عميد النشاط الجامعي
المدير :	مدير أي معهد او مركز او وحدة من وحدات الجامعة
الكلية :	أي كلية من كليات الجامعة
المعهد :	أي معهد من معاهد الجامعة
المركز :	أي مركز من مراكز الجامعة
القسم :	أي قسم اكااديمي من اقسام الجامعة

العاملون في :  
الجامعة  
الاشخاص المتفرغون للعمل في الجامعة بمافي ذلك  
اعضاء هيئة التدريس والمحاضرون ومساعـ  
التدريس والبحث ومدرسو اللغات والموظفون  
والمستخدمون .  
الحرم الجامعي :  
المباني والاراضي والحدائق والساحات ومرافق الخدمات  
التابعة للجامعة المخصصة لاعمالها ونشاطاتها سواء ماوقع  
منها في مقر الجامعة او خارجه .

المادة (٣)

تؤسس في المملكة الأردنية الهاشمية مؤسسة وطنية رسمية للتعليم العالي ذات أهداف علمية اسلامية عالمية تسمى جامعة آل البيت يكون مقرها محافظة المفرق ولها أن تنشئ فروعاً ومراكز ومكاتب لها داخل المملكة وخارجها.

المادة (٤)

للجامعة شخصية اعتبارية مستقلة مالياً وإدارياً، ولها أن تقاضي وأن تقاضى بهذه الصفة، ولها حق التملك والبيع والرهن والاقتراض، وقبول التبرعات عن طريق الوقف والمنح والوصايا والهبات وغيرها بشرط أن لا تتعارض هذه التبرعات مع الغرض الأصلي الذي انشئت من أجله، ولها أن تنيب عنها في الاجراءات القضائية أو الناشئة عن أصلها للمحامي العام المدني، أو أي محام تعينه لهذه الغاية.

المادة (٥)

تهدف الجامعة الى خدمة المجتمع الأردني والمجتمعات الاسلامية والمجتمع الانساني بالوسائل الممكنة وأهمها:

أ- تأهيل الطالب في علوم الدين والدنيا تأهيلاً متوازناً وتدريبه على الافادة من مصادر المعرفة الاسلامية والمنهج العلمي ليكون قادراً على ابراز الصورة الحقيقية للإسلام من حيث كونه طريقة حياة ومنهج عمل.

هذا عند التصديق



ب- تأهيل الطالب في معرفة اللغة العربية ولغات الشعوب الاسلامية واللغات الأخرى لاتاحة الفرصة له للفادة المباشرة من المعارف المدونة بهذه اللغات، وتكون وسيلة للاتصال مع العالم.

ج- العناية بالبحث العلمي والدراسات العليا وخاصة البحوث المتخصصة في شؤون العالم الاسلامي.

د- توفير الاطار العلمي للتقريب ما بين أتباع المذاهب الاسلامية وتعزيز قيم الحوار مع أهل الأديان والحضارات الأخرى، حتى تكون الجامعة صرحاً للتجديد والاجتهاد وذلك بما تنتجه من احترام لحرية التفكير والتعبير وشمول النظرة.

هـ- توثيق الروابط مع الجهات والمجامع والهيئات العلمية الاسلامية والعالمية.

و- تنمية الشعور بالانتماء الى الحضارة الاسلامية وقيمها والتعرف على تراثها وانجازاتها والتعريف بهما بما في ذلك العمل على رقي الاداب والفنون وتقديم العلوم لدى المسلمين والسعي لاعادة ربط العلوم بأصولها الاسلامية.

ز- بناء قدرات علمية متخصصة وتطويرها لتكون في خدمة المجتمعات الانسانية عامة والمجتمع الأردني ومجتمعات العالم الاسلامي خاصة.

#### المادة (٦)

اللغة العربية هي لغة التدريس في كليات الجامعة ومعاهدها ومراكزها العلمية ولمجلس الجامعة أن يقرر استعمال لغة أخرى للتدريس مادة أو أكثر عندما تقتضي الضرورة ذلك.

#### المادة (٧)

أ- للجامعة لجنة ملكية مؤلفة من (١٨) عضواً من ذوي الرأي والخبرة، يكون من بينهم عشرة على الأقل من الأردنيين ويكون الرئيس عضواً في اللجنة بحكم منصبه.

ب- يعين الملك أعضاء اللجنة وهو الذي يقللهم ويقللهم استقالاتهم.

ج- يكون سمو ولي العهد رئيساً للجنة الملكية وتنتخب اللجنة نائباً لرئيسها من بين أعضائها.

د- يكون تعيين عضو اللجنة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد.

#### المادة (٨)

تتولى اللجنة المسؤوليات والصلاحيات المحددة في هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه وخاصة ما يلي:

أ- رسم السياسة العامة للجامعة بما يحقق رفع مستوى التعليم والتدريب والبحث العلمي فيها.

ب- دعم استقلال الجامعة العلمي والاداري والمالي واتخاذ جميع الوسائل المؤدية الى رفع شأنها وتمكينها من أداء رسالتها وتحقيق أهدافها.

ج- المساهمة في تأمين الموارد المالية للجامعة وتنظيم استثمار أموالها.

د- مناقشة التقرير السنوي المقدم من رئيس الجامعة.

هـ- مناقشة مشروع موازنة الجامعة.

و- التوصية للمجلس بإنشاء الكليات الجامعية والمعاهد والمراكز العلمية، وحقوق التخصص في مختلف المستويات التي تدرس في الجامعة وبإلغاء تلك الحقوق كلياً أو جزئياً وذلك في ضوء الحاجات المتغيرة.

ز- التنسيب للمجلس بعدد الطلبة الأردنيين والأجانب المطلوب قبولهم في الجامعة لكل عام جامعي وأسس قبولهم والرسوم الجامعية المستوفاة منهم.

ح- التنسيب للمجلس بمنح العاملين في الجامعة أي علاوات تراها ضرورية لمصلحة الجامعة وتعديل هذه العلاوات والغائتها.

ط- التنسيب للمجلس بالموافقة على قبول الهبات والتبرعات والهدايا والوقف والمنح من الجهات الخارجية.

هكذا منه الأصل

ي- مناقشة اتفاقيات التعاون الثقافي والتكنولوجي بين الجامعة والمؤسسات والهيئات والمنظمات الاسلامية والاجنبية والاقليمية والدولية والتوصية الى المجلس بالموافقة عليها.

ك- التوصية للمجلس بتعيين نواب الرئيس والعمداء ومديري المعاهد بناءً على تنسيب من الرئيس.

ل- مناقشة مشاريع القوانين والأنظمة الخاصة بالجامعة ورفعها الى الجهات المختصة.

#### المادة (٩)

أ- يجوز للجنة أن تفوض بعض صلاحياتها بقرار منها الى رئيسها أو الى اللجان المنبثقة عنها من أعضائها بما في ذلك الأمور المالية.

ب- يجوز لأي من المجالس للمشكلة بموجب أحكام هذا القانون أن يفوض بعض صلاحياته بقرار منه الى أي من اللجان المنبثقة عنه من أعضائه بما في ذلك الأمور المالية.

#### المادة (١٠)

أ- يشترط في الرئيس أن يكون أردنياً برتبة الأستاذية.

ب- مدة رئاسة الرئيس (٤) سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط.

#### المادة (١١)

رئيس الجامعة مسؤول عن إدارة شؤونها، ويمارس المسؤوليات والصلاحيات المنوطة به وفقاً لأحكام هذا القانون بما في ذلك:

أ- إدارة شؤون الجامعة العلمية والتعليمية والإدارية والمالية وغيرها واتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ العمل وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه.

ب- تمثيل الجامعة أمام جميع الجهات والسلطات والهيئات والأشخاص وتوقيع العقود والاتفاقيات الخاصة بها.

ج- دعوة مجلس الجامعة الى الاعتقاد ورئاسة اجتماعاته والإشراف على توثيق قراراته ومتابعة تنفيذها.

د- تقديم تقرير الى اللجنة في نهاية كل سنة جامعية عن أداء الجامعة وشؤونها المختلفة وأي اقتراحات يراها مناسبة.

هـ- تنفيذ موازنة الجامعة وإصدار أوامر الصرف الخاصة بالمصروفات الجامعية وفقاً للأنظمة المالية الصادرة بمقتضى هذا القانون.

و- تعليق الدراسة كلياً أو جزئياً في الجامعة وذلك في الحالات التي يرى أنها تتطلب اتخاذ مثل هذا القرار، وإذا زادت مدة تعليق الدراسة على أسبوعين فإن على الرئيس عرض الأمر على مجلس الجامعة لاتخاذ القرار في هذا الاجراء.

ز- أي صلاحيات أخرى منصوص عليها في الأنظمة الصادرة بموجب هذا القانون.

#### المادة (١٢)

أ- يعاون الرئيس نائب أو أكثر يقوم بالأعمال والصلاحيات التي يكلفه الرئيس القيام بها.

ب- يشترط فيمن يعين نائباً للرئيس أن يكون برتبة الأستاذية.

ج- يعين نواب الرئيس بقرار من المجلس بناءً على توصية من اللجنة وتنسيب من الرئيس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

د- يكلف الرئيس أحد نوابه ليتولى بالوكالة القيام بأعماله وممارسة صلاحياته عند غيابه. وفي حالة شغور منصب الرئيس ينتخب رئيس اللجنة أحد نواب الرئيس ليقوم بأعمال الرئيس الى حين تعيين رئيس أصيل للجامعة.

هكذا منه لأصل

## المادة (١٣)

لرئيس أن يفوض خطياً إلى أي من نوابه أو من مساعديه أو من العمداء أو من المديرين في نطاق وظيفة كل منهم بعض الصلاحيات المخولة إليه بمقتضى هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه بما في ذلك صلاحياته في الأمور المالية وأن يحدد شروط ممارسة الصلاحيات التي يشملها التفويض.

## المادة (١٤)

للجامعة مجلس يسمى "مجلس الجامعة" يؤلف برئاسة رئيس الجامعة وعضوية كل من:

- أ- نائب أو نواب الرئيس.
- العمداء ومدراء المعاهد.
- عضو هيئة تدريس من كل كلية تنتخبه الهيئة التدريسية في الكلية في مطلع العام الجامعي لمدة سنة قابلة للتجديد، ويجوز زيادة عدد ممثلي أي من الكليات بقرار من اللجنة بناء على تنسيب الرئيس في ضوء عدد أعضاء هيئة التدريس في كل كلية.
- ثلاثة على الأقل من مديري المراكز والوحدات الإدارية والدوائر في الجامعة يعينهم الرئيس لمدة سنة قابلة للتجديد.
- ب- لرئيس مجلس الجامعة أن يدعو أي شخص له علاقة في موضوع يبحثه مجلس الجامعة لحضور الاجتماع دون أن يكون له حق التصويت.

## المادة (١٥)

يمارس مجلس الجامعة الصلاحيات المحددة في هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه وخاصة ما يلي:

- أ- منح الدرجات والشهادات العلمية والفخرية.

- ب- التنسيب إلى اللجنة بأعداد الطلبة الأردنيين والأجانب الذين يمكن قبولهم في الجامعة وأسس قبولهم.
- ج- وضع تعليمات قبول الطلبة الأجانب للجامعة وفقاً لأسس القبول التي يقرها المجلس.
- د- إقرار الخطط الدراسية.
- هـ- تعيين أعضاء هيئة التدريس وترقيتهم وتثبيتهم ونقلهم ونسبهم وإعارتهم ومنحهم إجازات التفرغ العلمي والأجازات بغير راتب وقبول استقالاتهم وإنهاء خدماتهم وكل ما يتعلق بشؤونهم الوظيفية والأكاديمية ونشاطاتهم في البحث.
- و- إيفاد أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين المتفرغين ومساعدتي البحث والتدريس وأي أمور أخرى تتعلق بالإيفاد وشؤون البعثات العلمية والتدريب.
- ز- إنشاء كراسي علمية.
- ح- إنشاء الأقسام والبرامج الأكاديمية ودمجها وإلغاؤها.
- ط- التنسيب للجنة بحقول التخصص في مختلف المستويات التي تدرس في الجامعة وبإلغائها كلياً أو جزئياً وذلك في ضوء الحاجات المتغيرة.
- ي- التنسيق بين الكليات والمعاهد.
- ك- مناقشة الموازنة السنوية والصوابات الختامية للجامعة ورفعها إلى اللجنة.
- ل- دراسة إنشاء الكليات الجامعية والمعاهد والمراكز العلمية والتنسيب بذلك إلى اللجنة.
- م- وضع التعليمات الخاصة بالمراكز العلمية في الجامعة.
- ن- اقتراح مشاريع القوانين والأنظمة الخاصة بالجامعة ورفعها إلى اللجنة.

هكذا منه الأصل



س- توثيق علاقة الجامعة بالجامعات الأخرى والمعاهد والمراكز العلمية وبخاصة الإسلامية منها.

ع- مناقشة مشاريع تنظيم نشاطات الطلبة وإقرارها.

ف- قبول الهبات والتبرعات والهدايا والوقف والمنح من الجهات الداخلية بتتسيب من الرئيس.

ص- النظر في أي أمور أخرى يعرضها الرئيس عليه.

#### المادة (١٦)

١- لكل كلية عميد مسؤول عن شؤونها التعليمية والإدارية والمالية والبحث العلمي فيها بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه، ولكل معهد مدير يمارس صلاحيات العميد.

٢- يجوز تعيين عمداء آخرين غير عمداء الكليات لتولي مسؤولية أنواع أخرى من النشاط الجامعي ويقومون بمهامهم التي يحددها هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه.

ب- يكون تعيين العميد أو مدير المعهد بتتسيب من الرئيس وتوصية من اللجنة ويقرر من المجلس، لمدة سنتين قابلة للتجديد لمرة واحدة.

ج- يشترط فيمن يعين عميداً أو مدير معهد أن يكون برتبة الأستاذية ويجوز عند الضرورة تعيين أحد أعضاء هيئة التدريس من الرتب الأخرى قائماً بأعمال العميد أو مدير المعهد.

د- يقدم العميد ومدير المعهد تقريراً سنوياً إلى الرئيس في موعد يحدده الرئيس عن الأداء التعليمي والبحث العلمي وسائر أنواع النشاط في الكلية أو المعهد بحيث يحتوي التقرير تقييماً للمنجزات السابقة واستشرافاً للمستقبل.

هـ- يقدم العمداء المنصوص عليهم في الفقرة ٢/ من هذه المادة للرئيس تقريراً سنوياً عن أنشطة وحداتهم.

#### المادة (١٧)

أ- للرئيس أن يعين نائباً أو أكثر للعميد أو لمدير المعهد بناءً على تتسيب من العميد أو مدير المعهد وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد، ويتولى نائب العميد أو مدير المعهد المهام والأعمال التي يكلفه العميد أو مدير المعهد القيام بها وممارسة الصلاحيات التي يفوضها إليه.

ب- يشترط فيمن يعين نائباً للعميد أو لمدير المعهد أن يكون برتبة الأستاذية ويجوز تعيين أحد أعضاء الهيئة التدريسية ممن لم يشغلوا رتبة الأستاذية قائماً بأعمال نائب العميد أو مدير المعهد.

ج- يكلف العميد أو مدير المعهد أحد نوابه ليتولى القيام بأعماله وممارسة صلاحياته عند غيابه وفي حالة عدم وجود نائب له أو شغور منصب العميد أو مدير المعهد يكلف رئيس الجامعة أحد أعضاء هيئة التدريس للقيام بأعمال العميد إلى حين تعيين عميد أصيل أو مدير معهد أصيل.

#### المادة (١٨)

يكون لكل كلية أو معهد مجلس يسمى مجلس الكلية أو المعهد يؤلف من:

أ- عميد الكلية أو مدير المعهد رئيساً.

ب- نائب أو نواب العميد أو مدير المعهد.

ج- رؤساء الأقسام.

د- عضو هيئة تدريس عن كل قسم ينتخبه أعضاء ذلك القسم لمدة سنة قابلة للتجديد.

#### المادة (١٩)

أ- يعين المجلس بناءً على توصية من اللجنة وتتسيب من الرئيس مجلساً مؤقتاً للكلية المستحدثة أو المعهد المستحدث ويتألف المجلس المؤقت من خمسة

من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة ويجوز عند الضرورة تعيين عضوين على الأكثر في المجلس المؤقت من ذوي الخبرة والكفاءة.

ب- يعين المجلس رئيساً للمجلس المؤقت يتولى رئيس المجلس المؤقت صلاحيات عميد الكلية أو مدير المعهد.

ج- يتولى المجلس المؤقت صلاحيات مجلس الكلية أو المعهد ومجالس الأقسام فيها، وتنتهي مدة المجلس المؤقت عندما يتوافر في الكلية أو المعهد قسمان على الأقل يضم كل منهما ثلاثة أعضاء كحد أدنى.

## المادة (٢٠)

يمارس مجلس الكلية أو المعهد المسؤوليات والصلاحيات التالية:

أ- اقتراح الخطط الدراسية في الكلية أو المعهد وشروط منح الدرجات العلمية والشهادات فيهما.

ب- إقرار المناهج الدراسية التي تقترحها مجالس الأقسام.

ج- إقرار شروط قبول الطلبة في الأقسام وفق الأسس المعتمدة الخاصة بذلك.

د- الإشراف على تنظيم البحث العلمي والدراسات العليا في الكلية أو المعهد بالتنسيق مع الجهات المختصة في الجامعة.

هـ- الإشراف على تنظيم الدراسة في الكلية أو المعهد والتنسيق بين الأقسام المختلفة فيهما.

و- تنظيم إجراءات الامتحانات في الكلية أو المعهد والإشراف عليها والتداول في نتائجها الواردة من الأقسام المختصة للبت فيها.

ز- التنسيق إلى مجلس الجامعة بمنح الدرجات العلمية والشهادات.

ح- التوصية في جميع الأمور المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس في الكلية أو المعهد وغيرهم من القائمين بأعمال التدريس فيهما من محاضرين متفرغين ومساعدتي تدريس والنظر في تعيينهم وترقيتهم ونقلهم وندبهم وإعارتهم

وإيفادهم ومنحهم الاجازات وقبول استقالاتهم وغير ذلك من الأمور الجامعية بموجب أحكام الأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضى هذا القانون.

ط- مناقشة مشروع الموازنة السنوية للكلية أو المعهد.

ي- النظر في المسائل التي يحيلها عليه عميد الكلية أو المعهد.

ك- أي صلاحيات أخرى منصوص عليها في الأنظمة الصادرة بموجب هذا القانون.

## المادة (٢١)

أ- لكل قسم من أقسام الكلية أو المعهد مجلس يتألف من رئيس القسم وجميع أعضاء هيئة التدريس فيه.

ب- يمارس مجلس القسم المسؤوليات والصلاحيات التالية:

١- تقديم الاقتراحات إلى مجلس الكلية أو المعهد حول الخطط الدراسية في القسم وما من شأنه النهوض بالقسم والكلية أو المعهد.

٢- تنسيق المناهج التدريسية للمواد في القسم والتوصية بها إلى مجلس الكلية أو المعهد.

٣- التداول في توزيع المواد والمحاضرات والتنسيق بذلك إلى عميد الكلية أو مدير المعهد.

٤- النظر في النتائج النهائية للمواد قبل رفعها إلى عميد الكلية أو مدير المعهد.

٥- تنظيم البحث العلمي والدراسات العليا في القسم بالتنسيق مع الجهات المختصة.

٦- رفع التوصيات المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس والمحاضرين في القسم من تعيين وترقية ونقل واجازات وغيرها إلى مجلس الكلية أو المعهد وذلك مع

هذا منصوص



- مراعاة عدم اشتراك عضو هيئة التدريس في النظر في الترقية أو التعيين في مرتبة أعلى من مرتبته.
- ٧- إيداء الرأي في أي موضوعات يعرضها عميد الكلية أو مدير المعهد أو رئيس القسم.
- ج- يعين الرئيس بناءً على اقتراح من عميد الكلية أو مدير المعهد رئيس القسم من أعضاء هيئة التدريس ممن يحملون رتبة الأستاذية لمدة سنة قابلة للتجديد، ويجوز تعيين أحد أعضاء هيئة التدريس في القسم ممن لا يحملون رتبة الأستاذية قائماً بأعمال رئيس القسم.

## المادة (٢٢)

أعضاء هيئة التدريس في الجامعة هم:

- أ- الاساتذة.
- ب- الاساتذة المشاركون.
- ج- الاساتذة المساعدون.
- د- المدرسون.

## المادة (٢٣)

- أ- يجتمع كل مجلس من المجالس المشكلة بموجب أحكام هذا القانون دورياً بدعوة من رئيسه أو من ينوب عنه في حالة غيابه، وللرئيس عند الضرورة دعوة أي منها للاجتماع.
- ب- لتتصرف أعضاء أي مجلس على الأقل تقديم طلب للاجتماع وعلى رئيس ذلك المجلس في هذه الحالة دعوته للاجتماع خلال أسبوعين على الأكثر.

## المادة (٢٤)

- أ- يتحقق النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة واللجان المنبثقة عنها وأي مجلس من المجالس المشكلة بموجب أحكام هذا القانون بحضور الأغلبية المطلقة من الأعضاء.
- ب- تصدر قرارات اللجنة وكل مجلس من المجالس المشكلة بموجب أحكام هذا القانون بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحضور، وإذا تساوت الأصوات يكون صوت رئيس الجلسة هو المرجح.

## المادة (٢٥)

- أ- يقسم رئيس اللجنة وأعضاؤها من الأردنيين اليمين التالية أمام الملك: "أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للملك والوطن وأن أحافظ على رسالة الجامعة وأن أقوم بواجبي بكل أمانة وإخلاص".
- ب- يقسم نواب الرئيس والعمداء ومدراء المعاهد وأعضاء هيئة التدريس الأردنيون قبل مباشرة أعمالهم وكذلك المعينون منهم قبل نفاذ هذا القانون اليمين المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة أمام الرئيس، أما غير الأردنيين فيقسمون أمام الرئيس اليمين التالية: "أقسم بالله العظيم أن أحافظ على شرف المهنة وأن أقوم بواجبي بكل أمانة وإخلاص وأن لا أقوم بأي عمل يتعارض مع سيادة المملكة الأردنية الهاشمية وسلامتها".

## المادة (٢٦)

- أ- للجامعة ميزانية مستقلة خاصة بها يحددها الرئيس ويناقشها مجلس الجامعة واللجنة وترفع إلى المجلس لإقرارها.

هكذا قسم لأصل

ب- تتكون موارد الجامعة من :

- ١- الرسوم الجامعية.
  - ٢- ريع أموالها المنقولة وغير المنقولة.
  - ٣- ريع الأوقاف التي توقف على الجامعة من الأموال المنقولة وغير المنقولة.
  - ٤- المنح والهبات والإعانات والتبرعات التي تقدم إلى الجامعة.
  - ٥- حصة الجامعة من الرسوم المقررة والتي تفرض لحساب الجامعات الرسمية.
  - ٦- منحة سنوية تخصص للجامعة في الموازنة العامة للدولة.
  - ٧- دخل المراكز والمرافق الجامعية.
  - ٨- أي موارد أخرى تتسجم مع أهداف الجامعة.
- ج- تدير الجامعة أموالها وتتفق منها وفق نظام يصدر بموجب أحكام هذا القانون.
- د- تحصل أموال الجامعة وفقاً لقانون تحصيل الأموال الأميرية المعمول به وأي تشريع آخر يحل محله أو يبدله.

المادة (٢٧)

تتمتع الجامعة بالاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية.

المادة (٢٨)

على الرغم مما ورد في أي قانون آجر تتولى الجامعة داخل الحرم الجامعي، بشكل مباشر أو عن طريق الغير، القيام بجميع الأعمال وتوفير الوسائل التي تحقق أهدافها وغاياتها المنصوص عليها في هذا القانون بما في ذلك إقامة الأبنية والمنشآت التي تحتاج إليها وفقاً للتنظيم الذي تقرره والمخططات والتصاميم التي تراها مناسبة وتقديم الخدمات العامة داخل حرمها وتوفير المرافق الضرورية لها.

المادة ٢٩- يتولى ديوان المحاسبة مراقبة حسابات الجامعة وتدقيقها ولجنة بالاضافة الى ذلك تعيين مدققي حسابات قانونيين وتحديد اتعايبهم .

المادة ٣٠- أ- تجدد شروط واجراءات تعيين اعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والمعارين والمتقاعدين ومساعدى البحث والتدريس والموظفين والمستخدمين وجميع العاملين في الجامعة وترقيتهم وتثبيتهم ونقلهم وقبول استقالاتهم وانهاء خدماتهم وتعيين حقوقهم وواجباتهم الوظيفية والمالية وشؤون الاسكان وسائر الشؤون المتعلقة بعملهم الجامعي بموجب أنظمة تصدر بمقتضى احكام هذا القانون .

ب - على الرغم مماورد في هذا القانون وفي أي نظام صادر بمقتضاه للمجلس انهاء خدمات أي من العاملين في الجامعة دون ابداء الاسباب على ان يقترن قراره بالارادة الملكية السامية اذا كان تعيين الشخص الذي انهيته خدماته قد اقترن بها، وتدفع له جميع استحقاقاته المالية عن خدماته في الجامعة .

المادة ٣١- الى حين صدور الانظمة الخاصة بالجامعة يعمل بالانظمة الجامعة الاردنية وذلك بنسبة اتفاقها مع احكام هذا القانون .

المادة ٣٢- لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بتنسيب من المجلس .

هكذا حذو

المادة ٣٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٩٧/٣/٢٢

## الحسن بن طلال

نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات وزير التنمية الادارية ووزير الخارجية بالوكالة الدكتور عبدالله النصور	وزير النقل وزير البريد والاتصالات الدكتور بسام الساكنة	وزير القنصل وزير العدل رئيس الشكبة	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور عبدالسلام المجالي
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة توفيق كريسنان	وزير التخطيط الدكتورة ريمسا خلف	وزير الاوقاف والشؤون والمغتربات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي	نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور جواد العناني
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء سعد الدين جهمه	وزير الاستغال العامة والاسكان المهندس ناصر السوي	وزير التربية والتعليم وزير التعليم العالي الدكتور منذر المصري	وزير وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور جواد العناني
وزير المياه والري الدكتور منذر حدادين	وزير الصحة والرعاية الصحية الدكتور اشرف الكردى	وزير الداخلية نقيب رشيد	وزير الداخلية نقيب رشيد
وزير المالية سليمان حافظ	وزير الصناعة والتجارة وزير التمييز الدكتور هاني الملقى	وزير الطاقة والثروة المعدنية محمد صالح الحوراني	وزير الطاقة والثروة المعدنية محمد صالح الحوراني
وزير الزراعة مجهم الخريشه	وزير المعمل الدكتور صالح الخصاونه	وزير الثقافة وزير الشباب الدكتور قاسم ابو عين	وزير الثقافة وزير الشباب الدكتور قاسم ابو عين
وزير دولة لشؤون الاسلام الدكتور سمي مطاوع	وزير السياحة والآثار مقل بلقاسي	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور محمد خير ماسي	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور محمد خير ماسي

## نعم الحسن بن طلال نائب ملك المملكة العظمى

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره

واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧

### قانون التعاون

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون التعاون لسنة ١٩٩٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

المؤسسة :	المؤسسة التعاونية الاردنية .
المجلس :	مجلس ادارة المؤسسة .
رئيس المجلس :	رئيس الوزراء او من ينيه من الوزراء .
المدير العام :	المدير العام للمؤسسة .

المادة ٣- أ- تنشأ بموجب احكام هذا القانون مؤسسة رسمية تسمى (المؤسسة التعاونية الاردنية) تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي واداري ولها بهله الصفة تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة والقيام بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك ابرام العقود وقبول الهبات والتبرعات ولها ان تقاضي وتقاضي وينوب عنها النائب العام او المحامي العام المدني في القضايا القانونية والحقوقية المتعلقة بها ، ولها ان توكل عنها أي عام .

هذا من الاصل



ب- يكون المركز الرئيسي للمؤسسة في مدينة عمان ولها ان تفتح فروعاً لها في انحاء المملكة بقرار من المجلس .

المادة (٤): تتولى المؤسسة الاشراف على القطاع التعاوني وتعمل على رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للتعاونيين والمجتمعات المحلية وتعزيز الاعتماد على الذات لتحقيق المنافع الاجتماعية والاقتصادية للتعاونيات دون أن تنارس العمل التعاوني بذاتها بشكل مباشر .

وتحقيقاً لهذه الاهداف تتولى المؤسسة القيام بالاعمال والمهام التالية:-

- أ- تسجيل الجمعيات والاتحادات التعاونية والاشراف عليها.
- ب- تقديم الارشاد والتوجيه والخدمات الفنية للجمعيات والاتحادات التعاونية ولاعضائها ومتابعة ومراقبة حساباتها والتضديق على ميزانياتها.
- ج- تقديم الدعم الفني للجمعيات والاتحادات التعاونية لتيسير اتصالها بمصادر الاقراض وتأسيس صناديق تعاونية نوعية او عامة بهدف تمويل مشاريعها.
- د- تنظيم دورات التدريب والتعليم التعاوني لاعضاء الجمعيات والاتحادات التعاونية والعاملين فيها بما في ذلك تأسيس المعاهد التعاونية ومراكز التدريب لهذه الغاية.
- هـ- نشر الثقافة التعاونية بوسائل الاتصال المختلفة مع المواطنين.
- و- اعداد مشاريع التشريعات المتعلقة بالقطاع التعاوني في المملكة.

ز- التعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتمكين الجمعيات والاتحادات التعاونية من تنفيذ برامجها التنموية في مختلف القطاعات.

ح- الاشتراك مع الجمعيات والاتحادات التعاونية بتمثيل القطاع التعاوني لدى المنظمات العربية والاقليمية والدولية الرسمية والاهلية.

المادة (٥):

أ- يتولى ادارة المؤسسة مجلس ادارة يتم تشكيله على النحو التالي:

- ١- رئيس المجلس: رئيساً.
- ٢- المدير العام: نائباً للرئيس.
- ٣- الامين العام لوزارة الزراعة: عضواً.
- ٤- الامين العام لوزارة المالية: عضواً.
- ٥- الامين العام لوزارة التخطيط: عضواً.
- ٦- المدير العام لمؤسسة الاقراض الزراعي: عضواً.
- ٧- المدير العام للمؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري: عضواً.
- ٨- رئيس الاتحاد العام التعاوني الاردني: عضواً.
- ٩- رئيس الاتحاد العام للمزارعين الاردنيين: عضواً.
- ١٠- ثلاثة اشخاص من الاعضاء التعاونيين يعينهم مجلس الوزراء بناء على تنسيب رئيس المجلس لمدة اربعة سنوات قابلة للتجديد.
- ب- تحدد مكافآت اعضاء المجلس مقابل حضور الجلسات بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب رئيس المجلس.

مكافآت اعضاء المجلس

المادة (٦): يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية:-

- أ- وضع السياسة العامة للمؤسسة.
- ب- التنسيق مع الجمعيات والاتحادات التعاونية لاعداد الخطط والبرامج للقطاع التعاوني في المملكة.
- ج- دراسة واقرار مشروع الموازنة السنوية للمؤسسة ورفعها الى مجلس الوزراء لاعتماده.
- د- اقرار الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

المادة (٧): يعقد المجلس اجتماعاته بدعوة من رئيس المجلس او نائبه حالة غيابه مره كل شهرين على الاقل وكلما دعت الحاجة الى ذلك ويكون اجتماعه قانونيا اذا حضرته اغلبية اعضائه على ان يكون رئيس المجلس او نائبه في حالة غيابه واحدا منهم ويصدر قراراته بالاجماع او باغلبية اصوات الحاضرين وعند تساويها يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الجلسة.

المادة (٨): يعين المدير العام وفق احكام نظام الخدمة المدنية بقرار من مجلس الوزراء وبناء على تنسيب رئيس المجلس على ان يقتزن قرار التعيين بالارادة الملكية السامية.

المادة (٩): يتولى المدير العام المهام والصلاحيات التالية:-

- أ- تنفيذ السياسة العامة للمؤسسة التي يضعها المجلس والقرارات التي يتخذها.
- ب- ادارة اعمال المؤسسة والاشراف على موظفيها وشؤونها المالية والادارية.

- ج- اقتراح البرامج التي من شأنها تحقيق اهداف المؤسسة ومهامها وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها للمجلس.
- د- اعداد مشروع الموازنة السنوية للمؤسسة وعرضه على المجلس.
- هـ- أي مهام اخرى يكلفه المجلس بها او تناط به بمقتضى الانظمة التي تصدر بموجب هذا القانون.

المادة (١٠): تتكون الموارد المالية للمؤسسة من المصادر التالية:-

- أ- مخصصه الحكومة لها في الموازنة العامة.
- ب- اليبات والمنح والمساعدات التي يوافق عليها المجلس شريطة موافقة مجلس الوزراء اذا كانت من مصدر غير ارثي.
- ج- ريع اموال المؤسسة المنقولة وغير المنقولة.
- د- مايؤول اليها من اموال المنظمة التعاونية الاردنية.
- هـ- اجور أي خدمات تقدمها.

المادة (١١): تبدأ السنة المالية للمؤسسة في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في اليوم الخادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة نفسها.

المادة (١٢): أ- ينقل موظفو المنظمة التعاونية ومستخدموها الى المؤسسة عند صدور هذا القانون دون المساس بحقوقهم المكتسبة.

ب- تسري على المؤسسة الانظمة المتعلقة بالشؤون الادارية والمالية واللوازم والاشغال والموظفين المطبقة على الوزارات والدوائر الحكومية.

هذه منه الاصل

المادة (١٣): تعتبر اموال المؤسسة اموالاً عامة ويتم تحصيلها بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية.

المادة (١٤): تتمتع المؤسسة والاتحاد العام التعاوني الاردني المنصوص عليه في المادة (١٨) من هذا القانون بالاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية.

المادة (١٥): تخضع حسابات المؤسسة لرقابة ديوان المحاسبة.

المادة (١٦): أ- تحدد بأنظمة تصدر لهذه الغاية الاحكام والاجراءات المتعلقة بتأسيس وتسجيل الجمعيات التعاونية والاتحادات التعاونية والفروع وجميع الامور المتعلقة بها وشروط العضوية فيها واسلوب ادارتها وحلها والتصرف باموالها وكيفية تشكيل الهيئات العامة لها ومجالس ادارتها واجتماعاتها والمهام المنوطة بكل منها وسائر الامور الادارية والمالية الخاصة بها وتحديد رسوم الانتساب اليها ورسوم الاشتراك فيها.

ب- تعتبر الجمعيات التعاونية المسجلة قبل العمل باحكام هذا القانون وكأنها مسجلة بمقتضاه شريطة توفيق اوضاعها مع احكامه خلال سنه من تاريخ نفاذه.

المادة (١٧): أ- تتمتع الجمعيات التعاونية والاتحادات التعاونية بما في ذلك الاتحاد العام التعاوني الاردني المنصوص عليها في المادة (١٨) من هذا القانون وفروعه والاتحادات النوعية بعد موافقه على ترخيصها وتسجيلها بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي واداري ولها بهذه الصفة الحق بتملك الاموال المنقولة وغير المنقولة وابرام العقود. بما في ذلك عقود البيع والرهن والاقتراض وقبول التبرعات والهبات والمساعدات والوصايا والقيام بجميع التصرفات القانونية والعمل على تحقيق غاياتها واهدافها بموجب هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه والانظمة الاساسية والداخلية الخاصة بها.

ب- يشترط الحصول على موافقه مجلس الوزراء لقبول التبرعات والهبات والمساعدات والوصايا اذا كانت من مصدر غير اردني.

المادة (١٨): أ- يؤسس الاتحاد العام التعاوني الاردني من جميع الاتحادات التعاونية الاقليمية والنوعية على اختلاف انواعها ودرجاتها في المملكة.

ب- يجوز لكثر من جمعية تعاونية متشابهة اغراض والغايات والنشاطات ان تكون فيما بينها اتحاداً نوعياً، ولايجوز ان يؤسس في المملكة اكثر من اتحاد نوعي لذات الاغراض والغايات.

ج- لايجوز تأسيس لكثر من اتحاد تعاوني اقليمي واحد في المحافظة.

المادة (١٩): الاتحاد العام التعاوني الاردني وفروعه والاتحادات التعاونية والجمعيات التعاونية على اختلاف انواعها واغراضها هي هيئات اهليه يديرها الاشخاص المنتسبون اليها وفقاً للاسس والمبادئ التعاونية والديمقراطية.



المادة (٢٠): تحول القروض التي منحت لأي مدين من المنظمة التعاونية الأردنية إلى الجية التي يحددها مجلس الوزراء بقرار يصدر عنه وتحدد الأحكام والإجراءات والشروط الخاصة بتحصيلها بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

المادة (٢١): يلغى (قانون التعاون) رقم (٢٠) لسنة ١٩٧١ وائتديلات التي طرأت عليه واللائحة الصادرة بمقتضاه كما تلغى المنظمة التعاونية الأردنية نفسها وتعتبر المؤسسة الخلف القانوني والواقعي للمنظمة التعاونية وتؤول أموالها المنقولة وغير المنقولة والحقوق العائدة إليها ومشاريعها وجميع الالتزامات المترتبة عليها إلى الجية التي يحددها مجلس الوزراء بقرارات تصدر عنه.

المادة ٢٢- مجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٢٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٩٧/٣/٢٢

### الحسن بن طلال

رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور عبدالسلام الجبالي	نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات وزير التنمية الادارية ووزير الخارجية بالوكالة الدكتور عبدالله النصور	وزير النقل وزير البريد والاتصالات الدكتور بسام السامح
نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور جواد العناني	وزير العدل رئيس الشكبة	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة توفيق كريسبان
وزير الاوقاف والشؤون والمندسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام المبادي	وزير التخطيط الدكتورة ريم خلف	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء سمو الدين جمعه
وزير التربية والتعليم وزير التعليم العالي الدكتور منير المبري	وزير الاسكان العامة والاسكان المهندس ناصر اللوزي	وزير المياه والري الدكتور منير حدادين
وزير الداخلية نظير رشيد	وزير الصحة والرعاية الصحية الدكتور اشرف الكردي	وزير المالية سليمان حافظ
وزير الطاقة والثروة المعدنية محمد صالح الحوراني	وزير الضامة والتجارة وزير التوطين الدكتور هاني المكي	وزير الزراعة مجهم الخريشة
وزير الثقافة وزير الشباب الدكتور قاسم ابو عين	وزير العمل الدكتور صالح الخصاونة	وزير دولة لشؤون الاعلام الدكتور سمي مطاوع
وزير التنمية الاجتماعية الدكتور محمد في ماسر	وزير السياحة والآثار مقل بلتاجين	

هكذا من الاصل

## نحر الحسن بن طلال نائب الملك المالك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والتشاور  
نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره  
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩٧

### قانون الاتحاد العام للمزارعين الاردنيين

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون الاتحاد العام للمزارعين الاردنيين لسنة ١٩٩٧)  
ويعمل به بعد ثلاثين يوما على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني  
المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك .

الوزير:	وزير الزراعة
الاتحاد:	الاتحاد العام للمزارعين الاردنيين
المجلس:	مجلس ادارة الاتحاد
الرئيس:	رئيس المجلس
المدير:	المدير العام للاتحاد
الفرع:	فرع الاتحاد
مجلس الفرع:	مجلس ادارة الفرع
الاتحاد النوعي:	اتحاد مزارعين منتجين لسلح زراعية محددة في مختلف انحاء المملكة والمؤسس وفقا لاحكام هذا القانون .
المهنة:	ممارسة العمل الزراعي في مجال الانتاج النباتي او الحيواني او كليهما .

المزارع: الشخص الاردني الذي اتم الثامنة عشرة من عمره  
ويمارس المهنة على سبيل التفرغ او تعتبر المهنة مصدر  
دخل رئيسي له .  
الشركة: الشركة الزراعية الاردنية التي تمارس المهنة .

#### المادة (٣)

أ- ينشأ بموجب هذا القانون هيئة أهلية تسمى (الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين)  
ويكون له شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري وله بهذه الصفة حق تملك  
الأموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتحقيق أهدافه وغاياته وله أن يقوم بجميع  
التصرفات والإجراءات القانونية والقضائية باسمه وأن يليب عنه أي شخص  
آخر لهذه الغاية ويكون مركزه الرئيسي في عمان.  
ب- للوزير بناء على تنسيب المجلس إنشاء فروع للاتحاد في المحافظات وفي أي  
منطقة في المملكة وذلك حسب مقتضيات الحاجة وتحدد منطقة اختصاص عمل  
الفرع وفقاً لقرار إنشائه.

#### المادة (٤)

يهدف الاتحاد الى تاحة المجال لمشاركة أكبر عدد من المزارعين في أعمال الاتحاد  
وتجميع جهودهم وتوجيهها ورعاية مصالحهم وتقديم الخدمات لهم وفقاً لأحكام هذا  
القانون والمساهمة في تطوير القطاع الزراعي وتنميته وله في سبيل ذلك القيام بما يلي:  
أ- دراسة المشاكل التي يواجهها القطاع الزراعي واقتراح الحلول الملائمة لمعالجتها  
لدى الجهات المختصة.  
ب- المساهمة مع الجهات ذات العلاقة في كل من القطاعين العام والخاص في اقتراح  
البرامج والخطط التي تدعم للتنمية الزراعية بما يتعلق بالانتاج والتسويق والتصدير  
والتمويل.

هذه هي النسخة

ج- إنشاء أسواق بيع المنتوجات الزراعية في مواقع مناسبة خارج حدود البلديات وإدارتها وممارسة ما من شأنه تنظيم عملية تسويق تلك المنتوجات داخل المملكة وخارجها.

د- المساهمة في أي شركة أو مؤسسة تتفق غاياتها مع غايات الاتحاد أو تعتبر مكملة لها أو تمارس عملاً يساعد الاتحاد على تحقيق غاياته.

هـ- الاتجار بمستلزمات الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

و- إقامة المعارض وعقد المؤتمرات وإصدار المجلات والنشرات الزراعية.

#### المادة (٥)

أ- يتم إنشاء الاتحاد النوعي بقرار من الوزير بناء على تنسيب المجلس وتسري أحكام هذه الفقرة على إلغاء أي اتحاد نوعي قائم أو دمج اتحاد نوعي أو أكثر في اتحاد نوعي واحد.

ب- يترتب على مؤسسي الاتحاد النوعي أن يرفقوا بطلبهم إلى المجلس لتأسيس الاتحاد النوعي نظاماً داخلياً له يتضمن أهدافه والصلاحيات المنوطة به وكيفية تشكيل هيئته العامة وانتخاب مجلس إدارته والصلاحيات والمهام الخاصة بكل منهما واجتماعاتهما واتخاذ القرارات فيهما وسائر الأمور المتعلقة بالاتحاد النوعي وموارده المالية ورسوم الانسحاب له.

ج- يشترط في عضو الاتحاد النوعي أن يكون عضواً في أحد فروع الاتحاد ويجوز للعضو أن يكون عضواً في واحد أو أكثر من الاتحادات النوعية ما دامت شروط العضوية متوافرة فيه.

#### المادة (٦)

أ- عضو الاتحاد هو المزارع المنتسب إلى أحد فروع الاتحاد والمسدد لالتزاماته المالية تجاه الفرع وتسري أحكام هذه الفقرة على الشركة المنتسبة لأحد الفروع وتحدد شروط العضوية وفقاً لأحكام النظام الذي يصدر بمقتضى هذا القانون.

ب- عضوية الاتحاد اختيارية ويقدم طلب الانسحاب إلى الفرع من المزارع أو الشركة إلى مجلس الفرع على النموذج المعد لهذه الغاية. مرفقاً بالوثائق والمستندات المقررة ويصدر مجلس الفرع قراره بشأن الطلب وله قبوله أو رفضه بقرار معلل.

#### المادة (٧)

تتألف الهيئة العامة للاتحاد من مجموع أعضاء مجالس إدارة الفروع ومجالس إدارة الاتحادات النوعية. وتتولى هذه الهيئة المهام والصلاحيات التالية :

أ- إقرار السياسة العامة للاتحاد وبرامج عمل المجلس السنوية ومتابعة تنفيذها.

ب- إقرار مشروع الموازنة السنوية للاتحاد وتصديق حساباته الختامية.

ج- مناقشة التقرير السنوي عن أعمال المجلس وإصدار القرارات اللازمة بشأنه.

د- تحديد مقدار المساهمة المالية السنوية للفروع والاتحادات النوعية في الاتحاد.

هـ- تعيين مدقق حسابات قانوني للاتحاد.

و- انتخاب المجلس وتحدد طريقة الانتخاب وإجراءاته وسائر الأمور المتعلقة به بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون.

ز- دراسة الأمور الأخرى التي تقدم إليها من المجلس وإصدار القرارات المناسبة بشأنها ومناقشة الاقتراحات التي يقدم بها الأعضاء شريطة أن تكون قد بلغت للمجلس خطياً قبل موعد اجتماع الهيئة العامة بخمسة عشر يوماً على الأقل.

ح- الموافقة على التصرف بالأموال غير المنقولة للاتحاد.

#### المادة (٨)

أ- يتألف المجلس من الرئيس وعشرة أعضاء وتستمر ولاية المجلس لمدة أربع سنوات، وينتخب نائباً للرئيس من بين أعضائه.

هذه منه الأصل



ب- يتولى المجلس إدارة شؤون الاتحاد والقيام بجميع الاعمال المتعلقة به بما في ذلك ما يلي :

- ١- تنفيذ السياسة العامة للاتحاد والخطط والبرامج المقررة من الهيئة العامة وعقد الاتفاقيات المتعلقة بأعمال الاتحاد وأهدافه.
- ٢- دراسة التوصيات المقدمة اليه من مجالس الفروع وإصدار القرارات بشأنها.
- ٣- إعداد مشاريع القوانين والأنظمة الخاصة بالاتحاد ورفعها الى الوزير بعد إقرارها من الهيئة العامة.
- ٤- تصديق مشروع الموازنة السنوية التقديرية للاتحاد والحسابات الختامية له ورفعها للهيئة العامة مرفقة بالتقارير اللازمة لبيان الموقف المالي والإداري للاتحاد.
- ٥- إصدار التعليمات والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام الأنظمة الصادرة بمقتضى هذا القانون بما في ذلك التعليمات المتعلقة بإدارة أسواق بيع المنتوجات الزراعية التي ينشورها المجلس خارج حدود البلدات.
- ٦- تعيين المدير.

٧- إصدار التعليمات المتعلقة بالشؤون المالية والإدارية بما في ذلك تعيين الموظفين والمستخدمين اللزمين لتسيير أعمال الاتحاد وفروعه وتحديد راتب المدير وعلاواته وكذلك تحديد رواتب الموظفين وعلاواتهم وسائر الأمور المتعلقة بهم.

#### المادة (٩)

للمجلس في سياق قيامه بالأعمال المنوطة به بمقتضى أحكام هذا القانون تشكيل اللجان المتخصصة بما في ذلك اللجان التأديبية من بين أعضاء المجلس والهيئة العامة وتحديد المهام والصلاحيات المنوطة بتلك اللجان بموجب تعليمات يقرها الوزير.

#### المادة (١٠)

- أ- يتولى الرئيس للمهام والصلاحيات التالية :-
- ١- رئاسة اجتماعات المجلس والهيئة العامة للاتحاد.
- ٢- تمثيل الاتحاد لدى الجهات الرسمية والهيئات المحلية والاجنبية والغير.
- ٣- أي صلاحيات أخرى يفوضه المجلس القيام بها.
- ب- يمارس نائب الرئيس صلاحيات الرئيس عند غيابه أو شغور منصبه.

#### المادة (١١)

- أ- يتولى المدير للمهام والصلاحيات التالية :-
- ١- تنفيذ القرارات والاتفاقيات التي يوافق عليها المجلس.
- ب- الاشراف على موظفي الاتحاد والمستخدمين فيه.
- ج- إعداد مشروع الموازنة السنوية للاتحاد.
- د- القيام بأي أعمال أو مهام يكلفه بها المجلس أو الرئيس أو تنص عليها الأنظمة أو التعليمات الصادرة بمقتضى هذا القانون.

#### المادة (١٢)

- أ- تتألف الهيئة العامة للفرع من الأعضاء المنتسبين للفرع في منطقة اختصاصه المحددة في قرار إنشائه وتتولى هذه الهيئة للمهام التالية وذلك بالإضافة الى أي مهام أو صلاحيات تناط بها بموجب أي نظام يصدر بمقتضى هذا القانون.
- ب- دراسة الأمور المتعلقة بشؤون الفرع واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.
- ج- إقرار مشروع الموازنة السنوية للفرع وتصديق الحسابات الختامية له.

هذه هي النسخة

## المادة (١٣)

أ- يتألف مجلس الفرع من سبعة أعضاء وتستمر ولاية مجلس الفرع لمدة أربع سنوات.

ب- ينتخب مجلس الفرع في أول اجتماع له رئيساً للفرع ونائباً له وأمين سر.

ج- يتولى مجلس الفرع المهام والصلاحيات التالية :

١- تنفيذ السياسة العامة للاتحاد والخطط والبرامج المقررة في منطقة عمل الفرع.

٢- تمثيل الاتحاد في منطقة عمل الفرع لدى الدوائر الرسمية.

٣- طرح القضايا التي تهم الأعضاء في المنطقة على الهيئة العامة للفرع لاتخاذ التوصيات المناسبة بشأنها ومن ثم تقديمها إلى المجلس.

٤- إعداد مشروع الموازنة السنوية للفرع.

٥- وضع برنامج العمل وعرضه على الهيئة العامة للفرع لإقراره بما في ذلك تأمين احتياجات المزارعين في المنطقة من مستلزمات الانتاج الزراعي.

٦- تحديد مواقع أسواق بيع المنتجات الزراعية في منطقة عمله.

٧- إقامة الندوات والمعارض الزراعية في منطقة الفرع والمساهمة في تنفيذ البرامج الارشادية التي تقوم بها الأجهزة الرسمية المختصة.

## المادة (١٤)

تتظم الاجراءات والامور الأخرى المتعلقة بكل من أعمال الهيئات العامة للاتحاد وفرعه والمجلس ومجالس الفروع والنصاب القانوني لاجتماعات كل منها وكيفية اتخاذ القرارات فيها بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون.

## المادة (١٥)

تحدد رسوم الانتساب لعضوية فروع الاتحاد وإعادة الانتساب وبدل الخدمات التي يقدمها الاتحاد بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون.

## المادة (١٦)

تتكون الموارد المالية للاتحاد من المصادر التالية:

أ- المساهمات السنوية للاتحادات النوعية والفروع في موازنة الاتحاد.

ب- الأرباح التي تتأتى للاتحاد من خلال الاتجار بمستلزمات الانتاج الزراعي.

ج- ربح استثمار الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة للاتحاد.

د- المساعدات والهبات والمنح التي يحصل عليها الاتحاد على أن تؤخذ موافقة مجلس الوزراء عليها إذا كانت من مصدر غير أردني.

هـ- أي إيرادات أو بدلات أخرى تتأتى للاتحاد مقابل نشاطاته المختلفة مما يدخل في أهدافه.

## المادة (١٧)

تتكون الموارد المالية للفرع من المصادر التالية :

أ- رسوم انتساب الأعضاء.

ب- المساعدات والهبات والمنح التي يحصل عليها الفرع من مصادر محلية.

ج- عائدات أسواق بيع المنتجات الزراعية التي يديرها الفرع والأرباح التي تتأتى له من خلال الاتجار بمستلزمات الانتاج الزراعي.

د- بدل خدمات الفرع.

هـ- ربح استثمار الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة للفرع.

و- أي إيرادات أو بدلات أخرى تتأتى للفرع مقابل نشاطاته المختلفة.

## المادة (١٨)

لا يجوز استعمال أموال الاتحاد المنقولة وغير المنقولة أو أي من فروع أو الاتحادات النوعية إلا لتحقيق أهداف وغايات الاتحاد المنصوص عليها في هذا القانون والأنظمة المعمول بها.

هكذا عند الاصل

## المادة (١٩)

أ- بعد صدور هذا القانون يشكل مجلس الوزراء لجنة مؤقتة من رئيس وعشرة أعضاء من القطاعين العام والخاص ممن لهم علاقة بالأعمال الزراعية لمدة سنة واحدة قابلة للتديد لمدة مماثلة ولمرة واحدة. وذلك بقرار من مجلس الوزراء تنوّل خلالها صلاحيات الهيئة العامة للاتحاد والمجلس والرئيس.

ب- أثناء الفترة التأسيسية ينشأ فرع في كل محافظة من محافظات المملكة بالإضافة لفرع في منطقة وادي الأردن.

## المادة (٢٠)

يعفى الاتحاد والفروع والاتحادات النوعية من جميع الضرائب والرسوم الحكومية بما في ذلك رسوم طوابع الواردات وذلك باستثناء المشتريات والمبيعات لغايات الاتجار بها.

## المادة (٢١)

اعتباراً من نفاذ أحكام هذا القانون :

أ- مع مراعاة الفقرتين (ب) و (د) من هذه المادة يلغى (قانون اتحاد مزارعي وادي الأردن رقم (١٩) لسنة ١٩٧٤).

ب- تنوّل إلى فرع الاتحاد في منطقة وادي الأردن جميع الأموال والموجودات والحقوق المائدة لاتحاد المزارعين في وادي الأردن ويتحمل جميع الالتزامات المترتبة عليه.

ج- تعتبر العقود والاتفاقيات المبرمة مع اتحاد المزارعين في وادي الأردن وكأنها معقودة مع فرع الاتحاد في منطقة وادي الأردن ويصبح الخلف القانوني لاتحاد المزارعين في وادي الأردن في كل ما اشتملت عليه من حقوق والتزامات .

د- يكون لفرع الاتحاد في منطقة وادي الأردن لغايات الفقرة (ب) من هذه المادة شخصية اعتبارية مستقلة وله أن يقاضي ويقاضى بموجبها ويمثلها رئيس مجلس إدارة الفرع وتنتهي هذه الشخصية بانتهاء الغاية التي أنشئت من أجلها .

المادة ٢٢- لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

مكتبة  
مجلس  
الأمم المتحدة



المادة ١٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٩٧/٣/٢٢

### الحسن بن طلال

نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات وزير التنمية الادارية ووزير الخارجية بالوكالة الدكتور محمد الله النصور	وزير النقل وزير البريد والاتصالات الدكتور بسام السماكة	وزير التسييل وزير البريد والاتصالات الدكتور بسام السماكة
نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور جواد العفاني	وزير العدل رئيس المحكمة	وزير التخطيط الدكتورة ريم خلف
وزير الاوقاف والشؤون والمختصات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي	وزير التربية والتعليم وزير التعليم العالي الدكتور منذر المصري	وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس ناصر اللوزي
وزير الداخلية وزير رئاسة الدكتور منذر حدادين	وزير الصحة والرعاية الصحية الدكتور اشرف الكردى	وزير المالية وزير المصارف الدكتور هاني الملقى
وزير الزراعة وزير الثروة المعدنية محمد صالح الحوراني	وزير الصناعة والتجارة وزير التعمير الدكتور هاني الملقى	وزير الزراعة وزير الثروة المعدنية محمد صالح الحوراني
وزير السياحة والاثار مقل بلتاجي	وزير السياحة والاثار مقل بلتاجي	وزير دولة لشؤون الاعمال الدكتور سمير مطاوع

### نجم الحسن بن طلال نائب ملك المملكة العربية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره  
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٧

قانون معدل لقانون المحامين الشرعيين

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون المحامين الشرعيين لسنة ١٩٩٧) ويقرأ مع القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوما على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص المادة (٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

#### المادة ٧

- يعين قاضي القضاة للمدة التي يراها مناسبة لجنة تسمى (اللجنة المركزية للمحاماه الشرعية) برئاسة رئيس محكمة الاستئناف الشرعية وعضوية أحد القضاة الشرعيين لا تقل مدة ممارسته للقضاء الشرعي عن خمس سنوات وأحد المحامين الشرعيين لا تقل مدة ممارسته للمهنة عن عشر سنوات .
- تتولى اللجنة المؤلفة بمقتضى الفقرة (أ) من هذه المادة فحص طلبات الاجازة لممارسة مهنة المحاماه الشرعية ومناقشة بحوث المحامين الشرعيين المتدربين التي تقدم للحصول على تلك الاجازة ولها ان تشكل لجنة فرعية او اكثر لمناقشة هذه البحوث .

هذه هي الاصل

ج- تتألف كل لجنة فرعية من رئيس وعضوين على أن يكون الرئيس أحد القضاة الشرعيين لا تقل مدة ممارسته للقضاء الشرعي عن عشر سنوات والعضوان من المحامين الشرعيين لا تقل مدة ممارسة كل منهما للمهنة عن عشر سنوات وتكلف كل لجنة برفع نتيجة مناقشة بحوث المحامين المتدربين إلى اللجنة المركزية للمحاماة الشرعية.

د- تصدر كل من اللجنة المركزية للمحاماة الشرعية واللجان الفرعية قراراتها بالإجماع أو بالأكثرية.

هـ- يصرف قاضي القضاة مكافآت مالية لرؤساء اللجان وأعضائها من المخصصات المرسودة لهذه الغاية في موازنة دائرة قاضي القضاة.

المادة ٣- يلغى نص المادة (٩) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة ٩- يمنح قاضي القضاة إجازة المحاماة الشرعية بناءً على قرار اللجنة المركزية للمحاماة الشرعية لكل من:-

- أ- مارس القضاء الشرعي مدة لا تقل عن سنتين.
- ب- مارس القضاء النظامي أو المحاماة النظامية كأستاذ مدة لا تقل عن سنتين شريطة أن يكون في الجائتين متخرجاً من إحدى كليات الحقوق التي تدرس مواد في الشريعة الإسلامية وأمضى في الجائتين مدة التدريب المنصوص عليها في المادة العاشرة من هذا القانون وأن يكون قد قدم بحثاً قانونياً يتصل بالقضاء الشرعي وأجيز من قبل اللجنة المركزية للمحاماة الشرعية.

ج- حصل على دبلومين في الدراسات العليا في مواد الشريعة الإسلامية أو على درجة الماجستير أو الدكتوراه في الشريعة الإسلامية وأمضى مدة التدريب المنصوص عليها في المادة (١٠) من هذا القانون.

د- حصل على الشهادة الجامعية الأولى من كلية الشريعة الإسلامية أو كلية حقوق تدرس فيها مواد في الشريعة الإسلامية وأمضى مدة التدريب المنصوص عليها في المادة (١٠) من هذا القانون وقدم بحثاً قانونياً يتصل بالقضاء الشرعي وأجيز من قبل اللجنة المركزية للمحاماة الشرعية.

المادة ٤- يلغى نص المادة (١٠) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة (١٠)

أ- مدة التدريب للمذكورين في الفقرة (ب) من المادة (٩) من هذا القانون سنة واحدة.

ب- مدة التدريب للمذكورين في الفقرتين (ج/د) من المادة (٩) من هذا القانون سنتان.

ج- اللجنة المركزية للمحاماة الشرعية المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا القانون الآن للمجامي المتدرب بالمرافعة لدى المحاكم الشرعية الابتدائية بعد مرور نصف المدة المحددة لتدريبه على أن يتم ذلك بتفويض خطي من أستاذه وتحت إشرافه.

هكذا منه الأصل

المادة ٥- يلغى نص الفقرة (٢) من المادة (١١) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

#### الفقرة (٢)-

أن يلزم أعمال المحاماة في مكتب أستاذه طيلة مدة تدريبه متفرغاً لشؤون التدريب، وله أن يقوم بمراجعة المحاكم الشرعية باسم أستاذه بكل ما يتعلق بأمور المحاماة الشرعية عدا المرافعة ما لم يكن مأذوناً بها وفق أحكام هذا القانون.

المادة ٦- يلغى نص المادة (١٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

#### المادة (١٣)

١- لا يجوز الجمع بين مزاولة مهنة المحاماة الشرعية وما يلي:-

أ- رئاسة أي من مجلس الأعيان والنواب

ب- المنصب الوزاري

ج- الوظائف العامة والخاصة بما في ذلك منصب مدير لأي

شركة أو مؤسسة أو رئيساً لمجلس إدارتها أو هيئة إدارتها.

د- احتراف التجارة بأنواعها المختلفة.

٢- لا تسري أحكام الفقرة (١) من هذه المادة على الكتابة الصحفية

وعضوية المجالس التمثيلية وعلى أعضاء هيئات التدريس في

مؤسسات التعليم العالي.

المادة ٧- يعدل القانون الأصلي بإضافة المادة (٢١) بالنص التالي إليها

على أن يعاد ترقيم المواد (٢١) و (٢٢) و (٢٣) منه لتصبح

(٢٢) و (٢٣) و (٢٤) على التوالي.

#### المادة (٢١)

أ- ينشأ في المملكة بمقتضى أحكام هذا القانون جمعية مهنية

للمحامين الشرعيين تسمى (جمعية المحامين الشرعيين) تتمتع

بالشخصية الاعتبارية يكون انتساب المحامين الشرعيين إليها

اختيارياً تهدف إلى رعاية مصالح أعضائها والعمل على تنمية روح التعاون

بينهم وتسعى إلى رفع المستوى العلمي للمهنة وللعاملين فيها وإنشاء

صناديق للتقاعد والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي لهم.

ب- تحدد جميع الأمور التفصيلية المتعلقة بالجمعية بما في ذلك تشكيلها

وشروط الانتساب إليها والأحكام المتعلقة بالهيئة العامة ومجلس إدارتها

واجتماعات كل منها بموجب أنظمة تصدر لهذه الغاية على أن تشمل

قواعد ممارسة المهنة وأسسها وأدابها والإجراءات التأديبية المتعلقة

بأعضائها ورسوم الانتساب ورسوم الاشتراك في الجمعية أو أي من

الصناديق التي تنشئها، وقاديرها وطريقة تحصيلها ومواعيد دفعها

والغرامات أو المبالغ الإضافية التي تترتب على العضو في حالة تأخره عن

دفعها.

هذه هي المادة

المادة ٨- يلغى نص المادة (٢٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

#### المادة ٢٢

يلغى قانون المحامين الشرعيين رقم (٣٤) لسنة ١٩٤٤ واي قانون او تشريع اخر يتعلق بالمحامين الشرعيين .

١٩٩٧/٣/٢٢

### الحسن بن طلال

رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور عبدالسلام المجالي	نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات وزير التنمية الادارية ووزير الخارجية بالوكالة الدكتور عبدالله النور	وزير النقل وزير البريد والاتصالات الدكتور بسام الساكت
نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور جواد العفاني	وزير المعدل رئيس القسمة	وزير المعدل رئيس القسمة
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي	وزير التخطيط الدكتور ريمس خلف	وزير المعدل رئيس القسمة
وزير التربية والتعليم وزير التعليم العالي الدكتور منذر المصري	وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس ناصر اللوزي	وزير المعدل رئيس القسمة
وزير الداخلية نظير رشيد	وزير الصحة والرعاية الصحية الدكتور اشرف الكردى	وزير المعدل رئيس القسمة
وزير الطاقة والثروة المعدنية محمد صالح الحوراني	وزير الصناعة والتجارة وزير التوسيع الدكتور هاني القبي	وزير المعدل رئيس القسمة
وزير الثقافة وزير الشباب الدكتور قاسم ابو عين	وزير المعدل الدكتور صالح الخصاونة	وزير المعدل رئيس القسمة
وزير التنمية الاجتماعية الدكتور محمد خير ماسر	وزير السياحة والاكل مقل بقاتجسي	وزير المعدل رئيس القسمة
	وزير دولة لشؤون الاعمال الدكتور سمي مطاوع	

### فهم الحسن بن طلال نائب مهلة الملك المعظم

مقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والشيوخ  
نصادق على القانون الاتي ، ونأمر باصداره  
واضافته الى قوانين الدولة -

#### قانون رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧

#### قانون معدل لقانون سلطة اقليم العقبة

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون سلطة اقليم العقبة لسنة ١٩٩٧) ويقرأ  
مع القانون رقم (٧) لسنة ١٩٨٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون  
واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

هذه اعم الاصل



المادة ٢- يلغى نص المادة (٣) من القانون الاصيلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

## المادة ٣

تحدد حدود الاقليم بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس وله بالطريقة ذاتها تعديل هذه الحدود باضافة مناطق اليه او اخراجها منه كلما دعت الحاجة لذلك ، وتشر قرارات مجلس الوزراء في أي حالة من هذه الحالات في الجريدة الرسمية .

١٩٩٧/٣/٢٢

## الحسن بن طلال

نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات وزير التقنية الادارية ووزير الخارجية بالوكالة الدكتور عبدالله النصور	وزير النقل وزير البريد والاتصالات الدكتور بسام الساكنة	وزير التفتيش وزير البلدية والقروية والبيئة توفيق كويكسان
رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور عبدالسلام المجالي	وزير العدل رئيس القضاة الدكتور جواد العفاني	وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس ناصر السواري
نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور جواد العفاني	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي	وزير الصحة وزير الزراعة والري الدكتور اشرف الكردوي
وزير التربية والتعليم وزير التعليم العالي الدكتور منذر المصري	وزير الداخلية وزير رئاسة الدكتور هاني القلي	وزير الصناعة والتجارة وزير الترميم الدكتور هاني القلي
وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس ناصر السواري	وزير الصحة وزير الزراعة والري الدكتور اشرف الكردوي	وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس ناصر السواري
وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس ناصر السواري	وزير الصحة وزير الزراعة والري الدكتور اشرف الكردوي	وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس ناصر السواري
وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس ناصر السواري	وزير الصحة وزير الزراعة والري الدكتور اشرف الكردوي	وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس ناصر السواري
وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس ناصر السواري	وزير الصحة وزير الزراعة والري الدكتور اشرف الكردوي	وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس ناصر السواري
وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس ناصر السواري	وزير الصحة وزير الزراعة والري الدكتور اشرف الكردوي	وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس ناصر السواري
وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس ناصر السواري	وزير الصحة وزير الزراعة والري الدكتور اشرف الكردوي	وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس ناصر السواري

## الحسن بن طلال نائب حلال الملك المعظم

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٧/٣/٦

نأمر بوضع النظام الآتي :-

## نظام رقم (١٦) لسنة ١٩٩٧

نظام التنظيم الاداري لوزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١- يسمى هذا النظام ( نظام التنظيم الاداري لوزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية لسنة ١٩٩٧ ) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزارة :	وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
المجلس :	مجلس الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
الوزير :	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
الامين العام :	الامين العام للوزارة .
اللجنة :	لجنة التخطيط في الوزارة المولفة بموجب احكام هذا النظام .

هذه هي الاصل

المادة ٣- تقوم الوزارة في سبيل تحقيق اهدافها المنصوص عليها في المادة (٣) من قانون

الاوراق والشؤون والمقدسات الاسلامية رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٦ بمالي :-

أ- العناية بالمقدسات الاسلامية والمحافظة عليها وادارة شؤونها والاهتمام بالآثار الدينية الاسلامية كالمساجد الاثرية والمقامات .

ب- الاشراف على اعمار المساجد وصيانتها وادارة شؤونها لتؤدي رسالتها في المجتمع .

ج- الاشراف على دور القرآن وتنظيم شؤونها وتأسيس الدور التابعة للوزارة واجراء المسابقات في حفظ القرآن وتلاوته وتجويده على المستوى المحلي والدولي .

د- الاشراف على المراكز الثقافية الاسلامية وتنظيم شؤونها ، وتأسيس المراكز التابعة للوزارة .

هـ- طباعة المصاحف واجازتها وتدقيقها سواء التي داخل المملكة او التي ترد اليها من خارجها .

و- طباعة الكتب الاسلامية وخاصة كتب التراث الاسلامي ، وتشجيع البحوث والدراسات الاسلامية .

ز- تشجيع الزحف الخيري على جهات البر المتعددة وترسيخ معاني الوقف الاسلامي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكافل الاجتماعي في المجتمع .

ح- الحث على الاخلاق الاسلامية وتوجيه سلوك المسلمين نحو معاني الخير والفضيلة وتعريف المسلمين باحكام دينهم من خلال دروس الوعظ والارشاد وخطب الجمعة والمحاضرات والندوات والمطبوعات واي وسائل تخدم هذا الغرض .

ط- تنظيم شؤون الحج والعمرة لضمان راحة وسلامة الحجاج والمتمرين وادائهم لمناسكهم على افضل وجه .

المادة ٤- الوزير هو المشرف على شؤون الوزارة وتنفيذ سياستها .

المادة ٥- يتكون الجهاز الاداري في الوزارة بمالي :-

أ- الامين العام يرتبط به كل من :-

١ - مساعدي الامين العام

٢ - مدير مديرية الشؤون القانونية

٣ - مدير مديرية شؤون الحج

٤ - مدير مديرية المسجد الاقصي

٥ - مدير مديرية العلاقات العامة والاعلام

٦ - مدير مديرية التخطيط والتطوير الاداري

٧ - عميد كلية العلوم الاسلامية

٨ - المفتشون

٩ - المستشارين

١٠ - مدير مكتب الامين العام

ب- مساعد الامين العام للشؤون الادارية والمالية وترتبط به المديريات التالية :-

١ - مديرية شؤون الموظفين

٢ - مديرية ديوان الوزارة

٣ - مديرية المبيعات

٤ - مديرية اللوازم والخدمات

٥ - مديرية الحاسب الآلي

هكذا من الأصل

ج- مساعد الامين لشؤون الدعوة والترحيل الاسلامي وترتبط به المديريات

التالية :-

- ١- مديرية الوعظ والارشاد
- ٢- مديرية التعليم الشرعي
- ٣- مديرية شؤون المساجد
- ٤- مديرية الدراسات والطبوعات
- ٥- مديرية التوثيق وتقنيات الدعوة
- ٦- مديرية الشؤون النسائية
- ٧- مركز تأهيل الوعاظ والائمة
- ٨- مديرية مسجد الشهيد الملك عبد الله بن الحسين

د- مساعد الامين العام للشؤون الوقفية وترتبط به المديريات التالية :-

- ١- مديرية الاملاك الوقفية
- ٢- مديرية التنمية والاستثمارات الوقفية
- ٣- مديرية الانشاءات والصيانة
- ٤- مديرية السياحة والآثار الاسلامية

هـ- يرتبط بمساعد الامين العام لشؤون القدس مايلي :-

- ١- مديرية اوقاف القدس
- ٢- الجهاز الفني والاداري للجنة اعمار المسجد الاقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة .
- ٣- الاجهزة والمعاهد والمراكز التابعة للوزارة في مدينة القدس
- و- يرتبط بمساعد الامين لمتابعة شؤون مديريات الاوقاف مديريات الاوقاف في مختلف مناطق المملكة .

المادة ٦- أ- يرتبط بالوزير كل من :-

- ١- الامين العام
- ٢- مدير عام صندوق الزكاة
- ٣- المفتي العام للمملكة
- ٤- مفتي القدس
- ٥- عميد كلية الدعوة واصول الدين
- ٦- مستشاري الوزير
- ٧- مدير الرقابة والتفتيش الاداري
- ٨- مدير مكتب الوزير

ب- يرأس الوزير المجالس واللجان التالية :-

- ١- مجلس الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
- ٢- مجلس الوعاظ والارشاد
- ٣- مجلس مركز تأهيل الوعاظ والائمة
- ٤- مجلس ادارة صندوق الزكاة
- ٥- لجنة التخطيط
- ٦- لجنة اعمار المسجد الاقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة .

ج- يرتبط بالوزير المجالس التالية :-

- ١- مجلس الافتاء
- ٢- مجلس امناء كلية الدعوة واصول الدين
- ٣- مجلس الاوقاف والشؤون الاسلامية في القدس .

المادة ٧- أ- للوزير بناء على تنسيب اللجنة احداث أي مديرية او مكتب او قسم او شعبة جديدة سواء في مركز الوزارة او في المحافظات والالوية ، او الغاء أي منها او دمجها بغيرها .

هذه اعمام الاصل

ب- للوزير إعادة ارتباط المديرين بالمساعدين وتسمية مساعدين اضافية الى ما ورد في المادة (٥) من هذا النظام .

المادة ٨-١- تولى في الوزارة لجنة تسمى (لجنة التخطيط) برئاسة الوزير وعضوية كل من :-

١- الامين العام

نائباً للرئيس

٢- مساعدي الامين العام في الوزارة

٣- مديري المديرين في مركز الوزارة

ب- تجتمع اللجنة بصورة دورية كلما دعت الحاجة الى ذلك بدعوة من الرئيس او نائبه في حال غيابه ، ويكون الاجتماع قانونياً اذا حضره ثلث الاعضاء على ان يكون الرئيس او نائبه واحداً منهم وتتخذ قراراتها وتوصياتها بالاجماع او باكثرية الاعضاء الحاضرين وفي حال تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت الى جانبه رئيس الاجتماع .

ج- لرئيس اللجنة ان يستدعي الخبراء او المستشارين او الموظفين من داخل الوزارة او خارجها ، وذلك للاستئناس بارائهم في الامور المعروضة على اللجنة دون ان يكون لهم حق التصويت .

د- يسمى الوزير احد موظفي الوزارة امين سر للجنة يتولى توجيه الدعوات لاجتماعات اللجنة والتحضير لها وتنظيم محاضر جلساتها والعمل على تنفيذ توصياتها .

المادة ٩- تتولى اللجنة القيام بالمهام التالية:-

أ- دراسة خطط الوزارة ومشاريعها ومتابعة تنفيذها .

ب- دراسة مشروع الموازنة السنوية للوزارة .

ج- دراسة مشاريع القوانين والانظمة والتعليمات المتعلقة بالوزارة .

د- مناقشة سير العمل في الوزارة وتقديم الاقتراحات من اجل تحسين الاداء .

هـ- التنسيق باحداث أي تغير في الهيكل التنظيمي وارتباطات المديرين

والمكاتب والاقسام والشعب .

و- أي امور اخرى يرى رئيس اللجنة عرضها عليها .

المادة ١٠-١- للوزير تفويض أي من صلاحياته التي يجوز تفويضها الى الامين العام ، او

مساعديه او المديرين .

ب- يجوز للامين العام تفويض أي من صلاحياته التي يجوز تفويضها الى

مساعديه او المديرين في مركز الوزارة او المحافظات والالوية .

ج- يشترط في التفويض المنصوص عليه في الفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة ان

يكون خطياً ومحدداً وحسب مقتضى الحال .

المادة ١١- للوزير بناء على تنسيق اللجنة اصدار التعليمات والقرارات اللازمة

لتنفيذ احكام هذا النظام بما في ذلك مايلي:-

أ- تحديد مهام المديرين والوحدات الرئيسية في الوزارة .

ب- تحديد الواجبات المنوطة بمساعدي الامين العام والمستشارين والمديرين ،

ورؤساء الاقسام والشعب وسائر الوحدات الادارية الاخرى في الوزارة .

ج- تحديد العلاقة واساليب الاتصال والتنسيق بين الوحدات الادارية في

الوزارة .

د- وصف الوظائف في الوزارة .



المادة ١٢- يلغى نظام التنظيم الإداري لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته ، كما يلغى أي نص في أي نظام آخر يتعارض مع أحكام هذا النظام .

١٩٩٧/٣/٦

## الحسن بن طلال

وزير الدخيلة الدكتور عوض خليفات	وزير التعليم العالي الدكتور عبدالله النصور	رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع عبدالكريم التكريتي
وزير البريد والاتصالات جمال الصرايرة	وزير المعدل عبدالكريم الدغمسي	وزير الإسكان العامة والإسكان المهندس عبدالهادي المجالي
وزير الصحة الدكتور عارف البطاينة	وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طيبيشات	وزير المياه والري المهندس سمير قعوار
وزير المطاعة والثروة المعدنية الدكتور هاشم الدباس	وزير التخطيط ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة الدكتورة ريم خلف	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي
وزير التنمية الاجتماعية المهندس حماد أبو جاموس	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء هشام التسل	وزير دولة للشؤون البرلمانية محمد اللويص
وزير القانون الدكتور أحمد القضاء	وزير دولة مفلسح الرحيمي	وزير التموين المهندس منير صوير
وزير الشباب محمد داووديه	وزير دولة محمود عبداللطيف الهويمل	وزير الزراعة الدكتور مصطفى شنيكات
وزير المالية مروان عوض	وزير التربية والتعليم الدكتور منذر المصري	وزير دولة محمد عوده نجادات
وزير للثقل ووزير السيلحة والقوات بالوكالة المهندس ناصر السوزي	وزير التنمية الإدارية ووزير العمل ووزير دولة للشؤون الخارجية بالوكالة الدكتور كمال ناصر	وزير الأملاك الدكتور مروان المعشر

## نحو الحسن بن طلال نائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور  
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٧/٣/٦  
أمر بوضع النظام الآتي :-

## نظام رقم (١٧) لسنة ١٩٩٧

## نظام الاقتناء

## صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١- يسمى هذا النظام ( نظام الاقتناء لسنة ١٩٩٧ ) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزارة :	وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية .
الوزير :	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية .
الدائرة :	دائرة الاقتناء العام المنشأة بموجب أحكام هذا النظام .
مجلس الاقتناء :	مجلس الاقتناء المنصوص عليه في هذا النظام .
المفتي العام :	المفتي العام للمملكة .
المفتي :	المفتي في المحافظة .

هكذا منه لأصل

المادة ٣-أ- ينشأ في الوزارة دائرة تسمى (دائرة الافتاء العام) يتولى المفتي العام ادارة شؤونها ويرتبط بالوزير ويكون مسؤولا امامه عن ادارة شؤون الدائرة وعن حسن سير العمل فيها .

ب- يرتبط المفتي في المحافظة بالمفتي العام ويكون مسؤولا امامه عن ادارة شؤون الافتاء في منطقته وعن فتاويه التي يصدرها .

المادة ٤-أ- يعين المفتي العام بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير على ان يقترن القرار بالارادة الملكية ، ويكون برتبة امين عام .

ب- يشترط فيمن يعين في منصب المفتي العام ان يكون قد حصل على الشهادة الجامعية الاولى في العلوم الشرعية على الاقل ومضى على حصوله عليها مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة وان تتوفر فيه القدرة العلمية التي تؤهله للقيام بالافتاء .

ج- يشترط في المفتي ان يكون حاصلا على الشهادة الجامعية في العلوم الشرعية .

المادة ٥-أ- ينشأ في الملكة مجلس يسمى ( مجلس الافتاء ) ويشكل على النحو التالي :-

- |   |              |
|---|--------------|
| ١- قاضي القضاة                                  | رئيسا        |
| ٢- المفتي العام                                 | نائبا للرئيس |
| ٣- عميد كلية الشريعة في الجامعة الاردنية .      | عضوا         |
| ٤- مفتي القوات المسلحة الاردنية                 | عضوا         |
| ٥- خمسة من العلماء المختصين في العلوم الشرعية . | اعضاء        |

ب- يعين الاعضاء المنصوص عليهم في البند (٥) من الفقرة (أ) من هذه المادة بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ويشترط في كل منهم ان يكون حاصلا على الشهادة الجامعية الاولى في العلوم الشرعية وان تكون له بحوث وانتاج في العلوم الشرعية .

ج- يجتمع مجلس الافتاء مرة كل شهر على الاقل وكلما دعت الحاجة الى ذلك بدعوة من رئيسه او نائبه في حالة غيابه ويكون اجتماعه قانونيا اذا حضره ستة من اعضائه على الاقل على ان يكون رئيسه او نائبه في حالة غيابه واحدا منهم ويتخذ قراراته بالاجماع او باكثرية الاصوات واذا تساوت الاصوات فيرجح الجانب الذي كان رئيس الاجتماع قد صوت معه .

د- لمجلس الافتاء دعوة اصحاب الاختصاص والخبرة في الموضوع المعروض عليه لحضور أي اجتماع له للاستئناس بآرائهم فية دون ان يكون لأي منهم حق التصويت .

هـ- يسمي المفتي العام احد المفتين ليكون مقررا لمجلس الافتاء يتولى اعداد جدول اعمال المجلس وتلويح القرارات التي تصدر عنه .

المادة ٦-أ- يتولى مجلس الافتاء الصلاحيات والمهام التالية :-

- ١- وضع السياسة العامة للافتاء في الملكة .
- ٢- الاشراف على الشؤون العلمية للافتاء واعداد الخطط اللازمة لتنظيمه والنهوض به .
- ٣- بيان الحكم الشرعي في الشؤون العامة المستحقة التي تحتاج الى اجتهاد وفي الامور التي تحتاج الى دراسة وبحث في المذهب الفقهي .

هذه هي الاصل

- ٤- اصدار الفتاوى الشرعية في الامور التي تعرض عليه .  
٥- دراسة مشاريع القوانين والانظمة التي تحال اليه لبيان الرأي الشرعي فيها .

ب- مجلس الافتاء الاستعانة بالباحثين والدارسين وتحدد مكافآتهم بتعليمات يصدرها مجلس الارواق .

المادة ٧- يمنح رئيس واعضاء مجلس الافتاء مكافأة تحدد بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

المادة ٨- أ- يعين المفتي بقرار من الوزير بناء على تنسيب من مجلس الافتاء بعد اجتياز المسابقة التي يجريها ويتم تنظيمها وفقا للتعليمات التي يصدرها الوزير .

ب- للوزير في الحالات الخاصة وبناء على تنسيب مجلس الافتاء ان يعين المفتي دون ان يشترك في المسابقة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ويشترط في ذلك مايلي :-

- ١- ان يكون ذلك الشخص قد حصل على الشهادة الجامعية الاولى على الاقل في العلوم الشرعية منذ خمس سنوات على الاقل .
- ٢- ان يجتاز الامتحان الشفوي الذي يجريه مجلس الافتاء له .
- ٣- ان يكون مشهودا له بالمقدرة على الافتاء ، وحسن السيرة والسلوك .

المادة ٩- على الرغم مماورد في أي تشريع آخر يصرف للمفتي علاوة افتاء مقدارها (٦٠٪) من الراتب الاساسي بالاضافة الى العلاوات التي يستحقها .

المادة ١٠- أ- يصدر المفتي العام الفتاوى الشرعية في القضايا المعروضة عليه ويحيل ال مجلس الافتاء الامور التي تقع ضمن اختصاصه .

ب- تدون في سجل خاص الفتاوى التي تصدر عن مجلس الافتاء والمفتي العام .

ج- يختص المفتي باصدار الفتاوى الشرعية في مناطقه في المسائل الشرعية ذات الطابع الشخصي وعليه احالة المسائل الاخرى الى المفتي العام .

د- يدون المفتي في سجل خاص الفتاوى التي يصدرها ويرسل نسخة من كل منها الى المفتي العام .

هـ- يلتزم المفتي العام والمفتون بالتقيد بقانون الاحوال الشخصية المعمول به ومااستقر عليه اجتهاد القضاء الشرعي اذا كان موضوع الفتوى يتعلق بقضايا الاحوال الشخصية .

المادة ١١- تصدر جميع الفتاوى الشرعية دون مقابل ولا يستوفى أي رسوم او اتعاب عليها .

هذه منه الاصل

المادة ١٢- أ- تتكون الدائرة من المديريات التالية :-

- ١- مديرية شؤون الفتوى .
- ٢- مديرية التوثيق والعلاقات العامة .
- ٣- مديرية الشؤون الادارية والمالية .

ب- للوزير بناء على تنسيب المفتي العام احداث أي مديرية جديدة في الدائرة او الغاء أي مديرية قائمة او دمجها مع غيرها من المديريات .

المادة ١٣- للوزير ان يصدر التعليمات والقرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام بما في ذلك المهام والواجبات المنوطة بأي مديرية والاقسام التابعة لها وصلاحيات المسؤولين عنها ووصف اعمال الموظفين في الدائرة وواجباتهم .

وزير  
الداخلية  
الدكتور عوض خليفات

وزير  
البريد والاتصالات  
جمال الصرايرة

وزير  
المحطة  
الدكتور عارف البطاينة

وزير  
الطاقة والثروة المعدنية  
الدكتور هاشم الدباس

وزير  
التنمية الاجتماعية  
المهندس حماد أبو جاموس

وزير  
الثقافة  
الدكتور أحمد القضاة

وزير  
الشباب  
محمد داووديه

وزير  
المالية  
مروان عوض

وزير النقل ووزير السيلحة  
والاثر بالوكالة  
المهندس ناصر اللوزي

المادة ١٤- يلغى أي نص او حكم في أي نظام آخر يتعارض مع احكام هذا النظام .

١٩٩٧/٣/٦

### الحسن بن طلال

رئيس الوزراء ووزير الخارجية  
ووزير الدفاع  
المهندس عبدالكريم الكباريتي

وزير  
الاشغال العامة والاسكان  
المهندس عبدالهادي المجالي

وزير  
المياه والري  
المهندس سمير قعوار

وزير الاوقاف والشؤون  
والمقدسات الاسلامية  
الدكتور عبدالسلام المبادي

وزير  
دولة للشؤون البرلمانية  
محمد اللويب

وزير  
التكوين  
المهندس منير صوبر

وزير  
الزراعة  
الدكتور مصطفى شنيكات

وزير  
دولة  
محمد عوده نجادات

وزير  
الاسلام  
الدكتور مروان المشي

وزير  
التعليم العالي  
الدكتور عبدالله النصور

وزير  
المعدل  
عبدالكريم الدغمي

وزير  
الشؤون البلدية والتربية والبيئة  
الدكتور عبدالرزاق طيشات

وزير التخطيط ووزير  
الصناعة والتجارة بالوكالة  
الدكتورة ريم خلف

وزير  
دولة لشؤون رئاسة الوزراء  
هشام التسل

وزير  
دولة  
مفلح الرحيمسي

وزير  
دولة  
محمود عبداللطيف الهويمل

وزير  
التربية والتعليم  
الدكتور منذر المحبري

وزير التنمية الادارية ووزير العمل  
ووزير دولة للشؤون الخارجية بالوكالة  
الدكتور كمال ناصي

هذه هي الاصل



## محمد الحسن بن طلال نائب الملك المظلم

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور -

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٧/٣/٦

نأمر بوضع النظام الآتي:-

نظام رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧

نظام التنظيم الإداري لصندوق الزكاة

صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام التنظيم الإداري لصندوق الزكاة لسنة ١٩٩٧) ويعمل به

اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها

أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

السوزارة :	وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية .
الصندوق :	صندوق الزكاة المنشأ بمقتضى قانون صندوق الزكاة المعمول به .
الجلس :	مجلس إدارة الصندوق .
الرئيس :	رئيس المجلس .
المدير :	المدير العام للصندوق .
اللجنة :	لجنة التخطيط في الصندوق .

المادة ٣- يتولى الصندوق جمع الزكاة وتوزيعها على مصارفها بما في ذلك مايلي:-

- أ- وضع الخطط ورسم السياسات المستقبلية لجمع الزكاة وتوزيعها وفق أحكام القانون .
- ب- اجراء الدراسات والبحوث الميدانية للتعرف على جيوب الفقر والحاجة الى اقامة مشاريع تاهيلية للأسر الفقيرة .

- ج- المساعدة في انشاء المشاريع التأهيلية للأسر الفقيرة .
- د- انشاء مراكز التأهيل للمحتاجين من العجزة والمعوقين والمرضى والمنكوبين والمحتاجين ضمن امكانيات الصندوق .
- هـ- المساهمة في مساعدة الفقراء المحتاجين من طلاب العلم والمرضى الفقراء والايتام والغرباء .
- و- تقديم مساعدة شهرية لبعض الاسر الفقيرة .
- ز- تشكيل لجان جمع الزكاة والاشراف عليها ومتابعة اعمالها .
- ح- العمل على احياء فريضة الزكاة في نفوس المواطنين وتوعيتهم بأهمية اداؤها للصندوق .

المادة ٤- يتكون الجهاز الإداري للصندوق من:-

- أ- المدير العام .
- ب- المستشار الشرعي .
- ج- مساعدي المدير العام .
- د- المديريات .
- هـ- الاقبيام والشعب .
- و- فروع الصندوق في المحافظات والألوية والأقسام والشعب التابعة لها .

المادة ٥- أ- يرتبط برئيس المجلس:-

١- المدير العام .

٢- المستشار الشرعي .

٣- مدير الرقابة الداخلية .

ب- يرتبط بالمدير العام مايلي:-

١- مساعده .

٢- مدير مكتب المدير العام .

هكذا منه الأصل

ج- يرتبط بمساعد المدير العام للشؤون الادارية والمالية مايلى:-

- ١- مدير مديرية الشؤون الادارية .
- ٢- مدير مديرية الشؤون المالية .
- ٣- مديرية العلاقات العامة والاعلام .

د- يرتبط بمساعد المدير العام للشؤون والمشاريع واللجان مايلى:-

- ١- مدير مديرية لجان الزكاة .
- ٢- مدير مديرية المشاريع والدراسات .

هـ- يرتبط بمساعد المدير العام لشؤون الفروع - فروع الصندوق في المحافظات والالوية .

المادة ٦-أ- يعين المدير العام وتنتهى خدماته بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب

الرئيس ، على ان يقتزن قرار التعيين بالارادة الملكية السامية .

ب- يكون المدير العام مسؤولا امام رئيس المجلس عن ادارة شؤون الصندوق ، وفق السياسات العامة التي يقررها المجلس .

ج- يكون مدير الرقابة الداخلية والمستشار الشرعي مسؤولين امام الرئيس عن المهام الموكولة بكل منهما .

د- يكون مساعدا المدير العام ومدير الفروع مسؤولين امام المدير العام عن العمل في المديرية والفروع كل حسب اختصاصه .

هـ- يكون رؤساء الاقسام مسؤولين امام المدير المختص عن العمل في الاقسام كل حسب اختصاصه .

المادة ٧-أ- يجوز للرئيس تسمية مساعد او اكثر للمدير العام بناء على تنسيب المدير العام .

ب- يتم تسمية مديري المديرية ورؤساء الاقسام في الصندوق من موظفي الوزارة بقرار من الرئيس بالتشاور مع المدير العام .

ج- يمارس المدير العام للصندوق صلاحيات الامين العام المنصوص عليها في الانظمة فيما يتعلق بالموظفين العاملين في الصندوق .

المادة ٨-أ- تشكل في الصندوق لجنة تسمى (لجنة التخطيط) برئاسة الرئيس ،

وعضوية كل من :-

- ١- المدير العام
- ٢- مساعدي المدير العام .
- ٣- المستشار الشرعي .
- ٤- مديري المديرية في الصندوق .

ب- تتولى اللجنة المهام التالية:-

- ١- دراسة خطط عمل الصندوق واقتراح السبل للنهوض به لتأدية رسالته وتحقيق اهدافه .
- ٢- دراسة مشروع الموازنة السنوية التقديرية للصندوق .
- ٣- دراسة مشروعات القوانين والانظمة والتعليمات المتعلقة باعمال الصندوق .

٤- دراسة أي امور اخرى يحيلها الرئيس اليها .

ج- تجتمع اللجنة مرة واحدة في الشهر او كلما دعت الحاجة بدعوة من رئيسها او نائبه في حالة غيابه يكون اجتماعها قانونيا اذا حضره ثلثا الاعضاء على ان يكون الرئيس او نائبه واحدا منهم وتتخذ قراراتها وتوصياتها بالاجماع او باكثرية الاصوات وفي حالة تساويها يرجع الجانب الذي صوت الى جانبه رئيس الاجتماع .

د- يسمي المدير العام احد موظفي الصندوق امين سر للجنة تتولى التحضير لاجتماعها وتنظيم محاضر جلساتها ، واعداد الكتب اللازمة لتنفيذ توصياتها .

هـ- للرئيس دعوة من يراه من الموظفين العاملين في الصندوق او من خارجه للاستئناس بارائهم في الامور المعروضة على اللجنة دون ان يكون لهم حق التصويت .

هكذا منه الاصل

- المادة ٩-أ- للرئيس بناء على تنسيب من المدير العام احداث المديرية او الغاء أي منها او دمجها بغيرها .
- ب- للمدير العام احداث او الغاء أي قسم او دجة بغيره .

- المادة ١٠-أ- للرئيس تفويض أي من صلاحياته التي يجوز تفويضها للمدير العام .
- ب- للمدير العام تفويض أي من صلاحياته التي يجوز تفويضها الى مساعديه ومديري المديرية .
- ج- يشترط في التفويض المنصوص عليه في الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة ان يكون خطيا ومحددا وحسب مقتضى الحال .

المادة ١١- للمجلس بناء على تنسيب من المدير العام اصدار التعليمات والقرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام بما في ذلك تحديد مهام الوحدات الادارية وصلاحيات المسؤولين عنها ووصف الوظائف في الصندوق .

١٩٩٧/٣/٦

## الحسن بن طلال

وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات	وزير التعليم العالي الدكتور عبدالله النصور	رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع عبدالكريم الكباريتي
وزير البريد والاتصالات جمال الصرايرة	وزير المعدل عبدالكريم الدغمي	وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس عبدالهادي المجالي
وزير الصحة الدكتور عارف البطاينة	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طيبشات	وزير المياه والري المهندس سمير قموار
وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور هاشم العباس	وزير التخطيط ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة الدكتورة ريم خلف	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي
وزير التشبيبة الاجتماعية المهندس حماد أبو جاموس	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء هشام التسل	وزير دولة للشؤون البرلمانية محمد الدويب
وزير الثقافة الدكتور احمد القضاة	وزير دولة مفلح الرحيمي	وزير التكوين المهندس منير صوير
وزير الشباب محمد داوديه	وزير دولة محمود عبداللطيف الهويل	وزير الزراعة الدكتور مصطفى شنيكات
وزير المالية مروان عوض	وزير التربية والتعليم الدكتور منذر المصري	وزير دولة محمد عوده نجادات
وزير النقل ووزير السياحة والاंतर بالوكالة المهندس ناصر اللوزي	وزير التقنية الادارية ووزير العمل ووزير دولة للشؤون الخارجية بالوكالة الدكتور كمال فاضل	وزير الاعلام الدكتور مروان الطاهر

هكذا منه الأصل

## نخبة المحسنين طلال نائب عمالة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٧/٣/٦  
نأمر بوضع النظام الآتي:-

## نظام رقم (١٩) لسنة ١٩٩٧

## نظام معدل لنظام ترخيص وإدارة المخابر الطبية الخاصة

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام ترخيص وإدارة المخابر الطبية الخاصة لسنة ١٩٩٧) ويقرأ مع النظام رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٢ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٤) من النظام الأصلي بإضافة الفقرة (د) بالنص التالي إليها .  
د- اختصاصي في أعمال المخابر الطبية من غير موظفي الوزارة تنسبه الجمعية الأردنية للعلوم المخبرية الطبية .

المادة ٣- تعدل الفقرة (ج) من المادة (٦) من النظام الأصلي على النحو التالي :-  
أولاً: بالغاء نص البند (٢) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:  
- أو الشهادة الجامعية الثانية في أي من العلوم المخبرية وعمل في مختبر طبي معترف به لغايات التدريب لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات

أو الشهادة الجامعية الثالثة (الدكتوراه) في أي من العلوم المخبرية وعمل في مختبر طبي معترف به لغايات التدريب لمدة لا تقل عن سنتين بعد الحصول على الشهادة ويشترط في ذلك أن يكون قد حصل على أحد المؤهلات الأساسية التالية:-

- أ- الدرجة الجامعية الأولى في العلوم وشملت مناهج الدراسة واحدة من العلوم المخبرية الطبية أو أكثر .
- ب- الدرجة الجامعية الأولى في الصيدلة أو الطب البيطري .

ثانياً: بالغاء نص البند (٣) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-  
- شهادة الدرجة الجامعية الأولى في التقنية أو التحاليل الطبية أو غير ذلك من المسعيات شريطة أن تشمل الدراسة خمسة فروع من العلوم المخبرية على الأقل وعمل في مختبر طبي معترف به لمدة ستة سنوات بعد الحصول على الشهادة الجامعية الأولى .  
المادة ٤- يلغى نص المادة (١٠) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

## المادة (١٠)

- أ- للوزير الحق بتنسيب من اللجنة أن يمنح ترخيصاً خاصاً بإدارة مختبر خاص للفني الذي مارس المهنة مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة داخل المملكة وتدريب خلالها على التحاليل المخبرية الطبية .
  - ب- تحدد اللجنة في الترخيص الخاص الممنوح بمقتضى الفقرة (أ) من هذه المادة التحاليل المسموح لحامله بإجرائها والأماكن التي يسمح له بإدارة المختبر الطبي فيها .
- المادة ٥- تعدل المادة (١١) من النظام الأصلي بالغاء عبارة (على أنه يحق له القيام بأعمال الإشراف على أي مختبر آخر تابع لمستشفى خاص) الواردة في آخرها .

هذه هي النسخة



المادة ٦- تعدل المادة (١٤) من النظام الاصلي باضافة الفقرة (ط) بالنص التالي اليها :-  
ط- الالتزام بتطبيق برامج ضبط الجودة النوعية للفحوصات المخبرية .

١٩٩٧/٣/٦

## الحسن بن طلال

وزير الداخلية الدكتور عوفى خليفات	وزير التعليم العالي الدكتور عبدالله النصور	رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع عبدالكريم الكباريتي
وزير البريد والاتصالات جمال الصرايرة	وزير المعدل عبدالكريم الدغمي	وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس عبدالهادي المجالي
وزير الصحة الدكتور عارف البطاينة	وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طيشبات	وزير المياه والري المهندس سمير قموار
وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور هاشم الدباس	وزير التخطيط ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة الدكتورة ريماء خلف	وزير الاوقاف والشؤون والمقننات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي
وزير التنمية الاجتماعية المهندس حماد أبو جاموس	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء هشام التسل	وزير دولة للشؤون البرلمانية محمد الدويب
وزير التقانة الدكتور أحمد القضاة	وزير دولة مفلح الرخيمى	وزير التقنين المهندس منير صوير
وزير الشباب محمد داووديه	وزير دولة محمود عبداللطيف الهويل	وزير الزراعة الدكتور مصطفى شنيكات
وزير المالية مروان عوفى	وزير التربية والتعليم الدكتور منكر المصري	وزير دولة محمد عوده نجادانت
وزير النقل ووزير السياحة والاثر بالوكالة الأنكس ناصري السوزي	وزير التنمية الادارية ووزير العمل ووزير دولة للشؤون الخارجية بالوكالة الدكتور كمال ناصي	وزير الاسلام الدكتور مروان المشس

## نحو الحسن بن طلال نائب مهلة الملك المعظم

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٧/٣/١٥

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٧

نظام التنظيم الاداري لوزارة التنمية الاجتماعية

صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام التنظيم الاداري لوزارة التنمية الاجتماعية لسنة ١٩٩٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزارة: وزارة التنمية الاجتماعية

الوزير: وزير التنمية الاجتماعية

الامين العام: الامين العام للوزارة

المديرية: أي مديرية في مركز الوزارة او في المحافظات او الولاية

المدير: مدير أي مديرية

المادة ٣- تهدف الوزارة الى تنظيم جهود المواطنين وتوعيتهم لاستثمار قدراتهم وتحسين مستوى معيشتهم وتوفير الخدمات الاجتماعية لهم وحماية المجتمع من المشكلات الاجتماعية ومعالجتها والتنسيق مع الجهات العاملة في الميدان الاجتماعي وتبولى الوزارة القيام بجميع الاعمال اللازمة لتحقيق هذه الاهداف بما في ذلك مايلي :-

هذه هي الاصل

- أ- تنمية المجتمعات المحلية والاستفادة من الامكانيات المتاحة في المجتمع .
- ب- تنظيم العمل الاجتماعي التطوعي وتفعيل دور المشاركة الاهلية تلبية لاحتياجات المجتمع من الخدمات الاجتماعية .
- ج- المحافظة على تماسك الاسرة وحمايتها من التصدع والتفكك وتوفير الخدمات المؤسسية للمحتاجين من افرادها .
- د- المساهمة بالحد من اخطار الجريمة والانحراف ومعالجة المشكلات الاجتماعية الناجمة عنها .
- هـ- توفير الخدمات الاجتماعية الضرورية للمحتاجين بهدف دمجهم في المجتمع .
- و- توفير البرامج والخدمات للمعوقين والعمل على تأهيلهم ودمجهم في المجتمع .

المادة ٤- يصدر مجلس الوزراء القرارات الخاصة بتحديد سياسات العمل الاجتماعي والتنمية الاجتماعية المتكاملة في المملكة في حدود التشريعات المعمول بها .

المادة ٥- يتكون الجهاز الاداري للوزارة من:-

- أ- الامين العام
- ب- مساعدي الامين العام
- ج- المستشارين
- د- مكتب الوزير
- هـ- مكتب الامين العام

- و- المديرية التالية في مركز الوزارة:-
- ١- مديرية تنمية المجتمعات المحلية .
- ٢- مديرية الاسرة والطفولة .
- ٣- مديرية الدفاع الاجتماعي .
- ٤- مديرية شؤون المعوقين .
- ٥- مديرية الاعلام والعلاقات العامة والتثقيف الاجتماعي .
- ٦- مديرية التخطيط والتطوير والمتابعة .
- ٧- المنظمات والعلاقات الدولية .
- ٨- مديرية الدراسات والبحوث الاجتماعية .
- ٩- مديرية الشؤون الادارية .
- ١٠- مديرية الشؤون المالية .
- ١١- مديرية الشؤون القانونية .
- ١٢- مديرية الرقابة الداخلية .
- ز- المديرية والمكاتب في المحافظات والبلدية .

المادة ٦- أ- يرتبط بالوزير كل من:-

- ١- الامين العام
- ويكون مسؤولا امامه عن ادارة شؤون الوزارة وحسن سير العمل فيها .
- ٢- مدير مديرية الرقابة الداخلية .
- ٣- مدير مكتب الوزير .

مكتبة الامين العام

٤-المستشار الذي يقرر الوزير ارتباطه به .

ويكون كل منهم مسؤولا امامه عن تنفيذ المهام والواجبات المنوطة به وعن ادارة شؤون المديرية او المكتب او العمل الذي يكلف به وعن حسن سير العمل فيه .

ب- يرتبط بالامين العام كل من :-

١- مساعدي الامين العام

٢- المستشارين

٣- مدير مديرية الشؤون الادارية .

٤- مدير مديرية الاعلام والعلاقات العامة والتثقيف الاجتماعي .

٥- مدير مديرية المنظمات والعلاقات الدولية .

٦- مدير مديرية الشؤون القانونية .

٧- عميد كلية الاميرة رحمة للخدمة الاجتماعية

ويكون كل منهم مسؤولا امامه عن تنفيذ المهام الموكولة اليه وعن حسن سير العمل في المديرية او الكليه المرتبطة به .

ج- يرتبط بمساعد الامين العام لشؤون تنمية المجتمعات المحلية :-

- مدير مديرية تنمية المجتمعات المحلية .

ويكون مسؤولا امامه عن حسن سير العمل في مديريته .

د- يرتبط بمساعد الامين العام لشؤون الرعاية الاجتماعية :-

١- مدير مديرية الاسرة والطفولة .

٢- مدير مديرية شؤون المعوقين .

٣- مدير مديرية الدفاع الاجتماعي .

ويكون كل منهم مسؤولا امامه عن المهام الموكولة اليه في مديريته .

هـ- يرتبط بمساعد الامين العام للشؤون المالية والتخطيط :-

١- مدير الشؤون المالية .

٢- مدير مديرية التخطيط والتطوير والمتابعة .

٣- مدير مديرية الدراسات والبحوث الاجتماعية .

ويكون كل منهم مسؤولا امامه عن ادارة شؤون مديريته وعن حسن سير

العمل فيها .

المادة ٧-

لوزير بناء على تنسيب لجنة التخطيط القيام بما يلي :-

أ- اعادة ارتباط المديرية بالمساعدين وتسمية مساعدين جدد .

ب- احداث المديرية والمكاتب والاقسام في مركز الوزارة او في

المحافظات والالوية او الغاء أي منها او دمجها بغيرها .

ج- انشاء المدارس والمراكز ودور الاطفال ودور الحضائنة

والمؤسسات الاجتماعية التابعة للوزارة او الغاء أي منها ، وتحديد

اسس ترخيصها وادارتها ومراقبتها بموجب تعليمات يصدرها لهذه

الغاية ، ويرتبط مدير أي منها بمدير المديرية المختص .

المادة ٨-أ- تتألف في الوزارة لجنة تسمى (لجنة التخطيط) برئاسة الوزير وعضوية

كل من :-

١- الامين العام

٢- مساعدي الامين العام

٣- عميد كلية الاميرة رحمة

للخدمة الاجتماعية

٤- المستشارين

٥- مديري المديرية فني

مركز الوزارة .

هكذا عند الاصل

ب- تجتمع لجنة التخطيط بصورة دورية وكلما دعت الحاجة الى ذلك بدعوة من رئيسها او نائبه في حالة غيابه ، ويكون الاجتماع قانونيا اذا حضره ثلثا الاعضاء على ان يكون الرئيس او نائبه في حالة غياب واحد منهم ، وتتخذ قراراتها وتوصياتها بالاجماع او باكثرية الاعضاء الحاضرين ، وفي حالة تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت الى جانبه رئيس الاجتماع .

ج- لرئيس اللجنة او نائبه في حالة غيابه ان يدعو من يراه من العاملين في الوزارة او من ذوي الخبرة والاختصاص من خارج الوزارة للاشتراك في اجتماعات اللجنة للاستئناس برأيهم في الامور المعروضة عليها دون ان يكون لهم حق التصويت .

د- يسمي الوزير احد موظفي الوزارة من غير اعضاء اللجنة مقررا لها يتولى توجيه الدعوة لاجتماعاتها والتحضير لها وتنظيم محاضرها وحفظ القيود والمعاملات الخاصة بها .

المادة ٩- تتولى اللجنة القيام بالمهام والصلاحيات المنوطة بها بموجب احكام هذا النظام بما في ذلك مايلي:-

- أ- دراسة خطط الوزارة ومشاريعها ومتابعة تنفيذها .
- ب- دراسة مشروع الموازنة السنوية للوزارة .
- ج- دراسة مشاريع القوانين والانظمة والتعليمات المتعلقة بالوزارة .
- د- مناقشة سير العمل في الوزارة وتقديم الاقتراحات من اجل تحسين الاداء .
- هـ- التنسيق باحداث أي تغير في الهيكل التنظيمي في الوزارة وارتباطات المديرية والمكاتب والاقسام والشعب فيها .
- و- أي امور اخرى يرى رئيس اللجنة عرضها عليها .

المادة ١٠- أ- للوزير تفويض أي من صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام الى الامين العام .

ب- للامين العام تفويض أي من صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام الى أي من مساعديه او الى أي من المديرين المرتبطين به .

ج- يشترط في التفويض المنصوص عليه من الفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة ان يكون خطيا ومحددا وحسب مقتضى الحال .

المادة ١١- للوزير الاستعانة بالخبراء وذوي الاختصاص من خارج الوزارة في الامور المتعلقة باهداف الوزارة ومهامها لقاء مكافآت يحددها من المخصصات المالية المرسودة في موازنة الوزارة وبموجب تعليمات يصدرها لهذه الغاية .

المادة ١٢- للوزير بناء على تنسيب لجنة التخطيط اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام بما في ذلك مايلي:-

- أ- تحديد مهام وواجبات المديرية والمكاتب والاقسام والمهام والواجبات المنوطة بمساعدي الامين العام والمستشارين والمديرين ورؤساء الاقسام وسائر الاجهزة والوحدات الادارية في الوزارة .
- ب- تحديد العلاقات واساليب الاتصال والتنسيق بين الاجهزة والوحدات الادارية في الوزارة .
- ج- وصف اعمال الموظفين والوظائف في الوزارة وتصنيفها .
- د- تشكيل اللجان وتحديد المهام الموكلة اليها وكيفية اجتماعاتها واتخاذ قراراتها وتوصياتها .

هذه هي الاصل



المادة ١٣- يلغى نظام تنظيم وإدارة وزارة التنمية الاجتماعية رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٠ والتعديلات التي طرأت عليه .

١٩٩٧/٣/١٥

## الحسن بن طلال

وزير الداخلية ووزير الشباب بالوكالة الدكتور عوض خليفات	وزير التعليم المالي الدكتور عبدالله النصور	رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع عبدالكريم الكباريتي
وزير البريد والاتصالات جمال الصرايرة	وزير العدل عبدالكريم الدغمي	وزير الاشغال العامة والاسكان ووزير التخطيط بالوكالة المهندس عبدالهادي المجالي
وزير السياحة والآثار الدكتور مباح ارشيدات	وزير الصناعة والتجارة ووزير التموين بالوكالة المهندس علي ابو الرقاب	وزير المياه والري المهندس سمير قعوار
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي	وزير الصحة الدكتور عارف البطاينة	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طيشات
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء هشام التسل	وزير دولة للشؤون البرلمانية محمد الدويب	وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور هاشم الدباس
وزير دولة مفلح الرحيمي	وزير العمل الدكتور عبدالحافظ الشفانبة	وزير التنمية الاجتماعية المهندس حماد أبو جاموس
وزير دولة محمد عوده نجادات	وزير دولة محمود عبداللطيف الهويل	وزير الزراعة الدكتور مصطفى شنيكات
وزير المالية مروان عوض	وزير النقل ووزير الاعلام بالوكالة المهندس ناصر اللوزي	وزير التربية والتعليم الدكتور منظر المصري
		وزير التنمية الادارية ووزير دولة للشؤون الخارجية الدكتور كمال ناصر

## نحمة الحسن بن طلال نائب عهدة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٧/٣/١٥  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧

نظام جمعية وكلاء السياحة والسفر الاردنية

صادر بمقتضى المادة (١٤) من قانون السياحة

رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٨

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام جمعية وكلاء السياحة والسفر الاردنية لسنة ١٩٩٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزارة :	وزارة السياحة والآثار
الوزير :	وزير السياحة والآثار
القانون :	قانون السياحة المعمول به
الجمعية :	جمعية وكلاء السياحة والسفر
المجلس :	مجلس ادارة الجمعية
الرئيس :	رئيس الجمعية
العضو :	مكتب السياحة والسفر المرخص وفقا لاحكام نظام مكاتب وشركات السياحة والسفر المعمول به

هكذا من الأصل

المادة ٣-أ- تؤسس في المملكة جمعية تسمى (جمعية وكلاء السياحة والسفر الاردنية) يكون لها شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري ولها بهذه الصفة تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتحقيق غاياتها واهدافها وان تقاضي وتقاضي ولها ان توكل عنها أي عام في الاجراءات القضائية والقانونية المتعلقة بها.

ب- يكون مركز الجمعية مدينة عمان ويجوز انشاء فروع لها في سائر انحاء المملكة بقرار من المجلس.

المادة (٤): تعمل الجمعية على رفع مستوى ممارسة المهنة ونشر الوعي السياحي لعضائها وتنمية السياحة الاردنية وتنشيطها والقيام بجميع الاعمال اللازمة لتحقيق هذه الاهداف بما في ذلك ما يلي:

١. رعاية مصالح الجمعية وعضائها والحفاظ على حقوقها.

ب. التعاون والتنسيق مع الوزارة والدوائر والمؤسسات والجمعيات السياحية الاخرى المختصة في جميع المجالات المتعلقة بالعمل السياحي وتطويره.

ج. جمع المعلومات والاحصاءات السياحية وتصنيفها وتزويد الجهات المختصة بها.

د. اعداد الدراسات والمقترحات المتعلقة بمشاريع القوانين والانظمة ذات الصلة السياحية وتقديمها الى الجهات الرسمية والاهلية المعنية.

هـ. عقد المؤتمرات والاجتماعات والندوات والمعارض السياحية داخل المملكة وخارجها والمشاركة فيها.

و. انشاء مركز تدريب مهني والاشراف عليه وتطوير عمله واصدار الشهادات للخريجين وتصديقها من قبل الوزارة.

ز. المشاركة في تحديد مفهوم الاعراف والمصطلحات السياحية في المجالات المختلفة بما في ذلك ما يتعلق منها بقواعد ومعايير ممارسة المهنة.

ح. التعاون مع الجمعيات والهيئات المهنية السياحية المماثلة العربية والدولية والانضمام اليها.

ط. العمل على حل الخلافات التي تقع بين الاعضاء من جهة او بين الاعضاء والغير من جهة اخرى.

ي. تصديق شهادات الخبرة للعاملين في مجال السياحة والسفر.

ك. اصدار المجلات والنشرات الدورية المهنية بعد موافقة الجهات الرسمية المختصة.

المادة (٥) يقدم طلب الانتساب الى الجمعية وفقاً للنموذج المعد لهذه الغاية مرفقاً به الوثائق اللازمة لذلك على ان يصدر القرار بشأنه خلال شهر من تاريخ تقديم الطلب المستوفي للشروط ويكون مقبولاً حكماً في حالة عدم الرد على الطلب.

المادة (٦): أ. يكون للجمعية هيئة عامة تتألف من الاعضاء المنتسبين اليها.

ب- تعقد الهيئة العامة للجمعية اجتماعاً سنوياً عادياً في الموعد الذي يحدده المجلس خلال الاشهر الثلاثة الاولى من السنة وذلك للنظر في الامور المدرجة على جدول اعمالها الذي يعده المجلس، على ان توجه الدعوة لعقد الاجتماع قبل خمسه عشر يوماً على الاقل من الموعد المحدد له مرفقاً بها التقريرين المالي والاداري وتنشر الدعوه في صحيفتين يوميتين محليتين على الاقل كما تعلق الدعوه على لوحة الاعلانات في مركز الجمعية ويتم ابلاغ الوزارة بموعد الاجتماع.

ج- يشترط في من يمثل المكتب في الهيئة العامة للجمعية ان يكون مالكا للمكتب او مفوضاً بصورة قانونية عنه.

هذه منه الاصل

المادة (٧) أ. يكون اجتماع الهيئة العامة للجمعية قانونيا بحضور اكثرية الاعضاء المسددين للرسوم والالتزامات المترتبة عليهم قبل سبعة ايام من موعد الاجتماع واذا لم يتوفر هذا النصاب يؤجل الاجتماع لمدة لا تزيد على خمسة عشر يوما وتعلق الدعوى للاجتماع الثاني على لوحة الاعلانات في مركز الجمعية ويكون هذا الاجتماع قانونيا مهما بلغ عدد الاعضاء الحاضرين .

ب. تتخذ الهيئة العامة قراراتها في الامور والمواضيع المعروضة عليها في اي اجتماع عادي تعقده بالاجماع او باكثرية اصوات الحاضرين .

ج. يرأس اجتماعات الهيئة العامة رئيس المجلس او نائبه في حاله غيابه واذا تغيب الاثنان فأكبر اعضاء الهيئة العامة سنا .

د. يدعى مندوب من الوزراء يعينه الوزير لحضور اجتماعات الهيئة العامة .

المادة (٨) أ. اذا لم تدع الهيئة العامة لعقد اجتماعها العادي خلال المدة المنصوص عليها في المادة (٦) من هذا النظام فيدعو الوزير الى عقده خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء تلك المدة .

ب. اذا لم يتوفر النصاب القانوني لاجتماع الهيئة العامة الذي سيجري فيه انتخاب جديد فيستمر المجلس القائم بتصريف شؤون الجمعية الى حين انتخاب مجلس جديد وفقا لاحكام هذا النظام .

المادة (٩) أ. تدعى الهيئة العامة لعقد اجتماع غير عادي بقرار من المجلس او ببناء على طلب يقدم اليه من اعضاء لا يقل عددهم عن ( ٢٥ ٪ ) من الاعضاء المسددين للرسوم السنوية والالتزامات المترتبة عليهم للجمعية على ان يتضمن قرار المجلس او طلب الاعضاء بدعوة الهيئة العامة للاجتماع الامور والمواضيع التي ستعرض عليها بصورة محددة ولايجوز عرض او بحث غيرها في الاجتماع .

ب. تسري على الاجتماع غير العادي للهيئة العامة الاحكام والجراءات التي تطبق على اجتماعها العادي بمقتضى احكام هذا النظام ويشترط في ذلك مايلي :

١. ان يعتبر الاجتماع غير العادي ملغى اذا لم يتوفر له النصاب القانوني .  
٢. ان تصدر الهيئة العامة قراراتها في هذه الحالة بموافقة ثلثي الاعضاء الحاضرين .

المادة (١٠) : تتولى الهيئة العامة في اجتماعها السنوي العادي المهام والصلاحيات التالية :

أ. مناقشة التقرير السنوي للمجلس عن السنة المنتهية السابقة واقرار خطة عمل السنة الجديدة .  
ب. تصديق الحسابات الختامية للسنة المنتهية واقرار مشروع الميزانية التقديرية للسنة التالية .  
ج. اختيار مدقق حسابات قانوني للجمعية لمدة سنة وتحديد اتعابه .  
د. انتخاب الرئيس واعضاء المجلس في حالة انتهاء مدة انتخابه او اجراء الانتخابات للملء الشواغر .  
هـ. اي امور اخرى تتعلق بالمهنة على ان تقدم خطيا الى المجلس من قبل ما لا يقل عن عشرين عضوا قبل موعد اجتماع الهيئة العامة باربعة عشر يوما على الاقل .

المادة (١١) يتولى ادارة الجمعية مجلس ادارة يتألف من الرئيس وستة اعضاء تنتخبهم الهيئة العامة من بين اعضائها بالاقتراع السري وتكون مدة المجلس ثلاث سنوات من تاريخ انتخابه .

المادة (١٢) : أ. يشترط في طالب الترشيح لمركز الرئيس ما يلي :

١. ان يكون اردني الجنسية .  
٢. ان لا يقل عمره عن ثلاثين سنة .  
٣. ان يكون قد مارس المهنة مدة لا تقل عن عشر سنوات .  
٤. ان يكون مسددا للرسوم والالتزامات المترتبة عليه للجمعية .  
٥. ان يدفع مبلغ مئة دينار للجمعية رسم ترشيح غير مسترد .  
٦. ان يكون حسن السيرة والسلوك وغير محكوم عليه بجناية او جنحة مخلة بالشرف والاخلاق العامة .

هكذا منه الاصل

ب. يشترط في طالب الترشيح لعضوية المجلس ما يلي :

١. ان يكون اردني الجنسية .
٢. ان لا يقل عمره عن خمسة وعشرين سنة .
٣. ان يكون قد مارس المهنة مدة لا تقل عن خمس سنوات .
٤. ان يكون مسددا للرسوم والالتزامات المترتبة عليه للجمعية .
٥. ان يدفع مبلغ مئة دينار للجمعية رسم ترشيح غير مسترد .
٦. ان يكون حسن السيرة والسلوك وغير محكوم عليه بجناية او جنحة مخلة بالشرف والاخلاق العامة .

المادة (١٣): أ. يبدأ الترشيح لمركز الرئيس ولعضوية المجلس وفقا لاحكام هذا النظام قبل ثلاثين يوما من الموعد المحدد لاجتماع الهيئة العامة العادية الذي يجري فيه انتخاب المجلس وينتهي قبل سبعة ايام من ذلك الموعد .

ب. يقدم طلب الترشيح الى الشخص الذي يفوضه المجلس بذلك خطيا وتعلن أسماء المرشحين على لوحة الاعلانات في مركز الجمعية بعد التدقيق في طلبات الترشيح ومدى مطابقتها للقانون والنظام وتوفر الشروط المقررة .

المادة (١٤) أ. تختار الهيئة العامة في اجتماعها الذي تجري فيه الانتخابات لجنة تسمي لجنة الاشراف على الانتخابات تتألف من ثلاثة اعضاء من غير المرشحين وتنتخب اللجنة رئيسا لها من بين اعضائها .

ب. تتولى اللجنة القيام باجراءات انتخاب الرئيس واعضاء المجلس وتوزيع اوراق الاقتراع على الاعضاء وجمعها وفرز الاصوات واعلان نتائج الانتخاب وتنظيم محضر باعمالها ولها في سياق القيام بمهامها الاستعانة بلجنة فرعية او اكثر تؤلف كل منها من اعضاء الهيئة العامة غير المرشحين لمساعدتها في فرز الاصوات وذلك تحت اشرافها المباشر .

ج . يجري انتخاب الرئيس واعضاء المجلس ككل على حده بالاقتراع السري على اوراق مهيأة بخاتم الجمعية وموقعه من قبل رئيس لجنة الانتخاب وتعتبر باطلة اي ورقة اقتراع لا تتوافر فيها هذه الشروط .

د. تفصل اللجنة في الاعتراضات التي تقدم اليها اثناء الانتخابات سواء اكانت على اوراق الاقتراع او على اي من الاجراءات الاخرى للانتخابات ولها رفض او قبول اي ورقة اذا تبين لها ان هناك اسبابا تبرر ذلك ، وتصدر اللجنة قراراتها بالاجماع او بالاكثورية .

هـ. اذا ادرج في ورقة الاقتراع عدد من أسماء المرشحين يزيد على العدد المطلوب انتخابه فيؤخذ هذا العدد حسب تسلسل الاسماء من بداية الورقة ويهمل ما زاد عليه كما تعتبر الورقة التي تحتوي على أسماء اقل من العدد المطلوب صحيحه بالنسبة لما ورد فيها من أسماء .

و . تهمل اوراق الاقتراع غير المقروءة او التي تتضمن اي كلمة او عبارة غير لائقة اخلاقيا او التي تدل على شخصية العضو المقترح .

ز . تحفظ اوراق الاقتراع في الجمعية ويتم اتلافها بقرار من المجلس بعد مرور سنة على اجراء الانتخابات .

ح. يرسل المجلس المنتخب الى الوزير نسخة من محضر اعمال الهيئة العامة .

المادة (١٥) : تحدد الاجراءات والامور الاخرى المتعلقة باجتماعات الهيئة العامة وانتخابات المجلس بموجب تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية .

المادة (١٦) : أ. يعتبر فانزا بمركز الرئيس او عضوية المجلس من حصل على اعلى الاصوات من بين المرشحين واذا تساوت الاصوات التي حصل عليها مرشحان او اكثر فيتم اختيار احدهم بالقرعة التي تجريها لجنة الانتخابات .

ب. اذا لم يتقدم لمركز الرئيس الا مرشح واحد اعتبر هذا المرشح فانزا بالتزكية واذا لم يتقدم لعضوية المجلس الا ستة مرشحين اعتبروا فانزين بالتزكية . واذا لم يتوفر العدد الكافي من المرشحين فيحق للهيئة العامة خلال انعقاد الاجماع اكمال ذلك العدد بانتخابهم من اعضائها لعضوية المجلس وفقا لاحكام هذا النظام .

المادة (١٧) : أ. ينتخب المجلس من بين اعضائه في اول اجتماع يعقده نائباً للرئيس وامينا للسر وامينا للصندوق .

ب. يتولى نائب الرئيس صلاحيات الرئيس عند غيابه .

المادة (١٨) يجتمع المجلس مره كل شهر على الاقل بدعوه من رئيسه او نائبه في حال غيابه ويعتبر الاجتماع قانونيا بحضور اكثريه الاعضاء على ان يكون الرئيس او نائبه في حالة غيابه واحدا منهم وتصدر القرارات باكثرية اصوات الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع .

هكذا منه الصلح



المادة (١٩) : يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية :-

- أ. إدارة شؤون الجمعية الادارية والمالية وذلك وفقا لاحكام هذا النظام والتعليمات الصادرة بمقتضاه .
- ب. اعداد التقرير السنوي والحساب الختامي للسنة المنتهية .
- ج. اعداد مشروع الموازنة التقديرية للسنة الجديدة وتقديمه للهيئة العامة .
- د. اصدار التعليمات المالية والادارية اللازمة لعمل الجمعية بما في ذلك التعليمات المتعلقة بتعيين الموظفين وتحديد حقوقهم المالية واتخاذ الاجراءات التأديبية بحقهم .
- هـ. تشكيل اللجان الضرورية لمساعدته في اعماله وتحديد مهام هذه اللجان .
- و. النظر في الخلافات المهنية الناشئة بين الاعضاء من جهة وبينهم وبين الغير من جهة اخرى واتخاذ الاجراءات المناسبة بشأنها .
- ز. النظر في الانتساب الى اي اتحاد او جمعية سياحية اخرى .

المادة (٢٠) : يعتبر كل من الرئيس والعضو فاقدا لمركزه في المجلس في اي من الحالات التالية :-

- أ. اذا تخلف عن حضور ثلاث اجتماعات متتالية دون عذر مشروع يقبله المجلس .
- ب. اذا صدر بحقه حكم قطعي بجنايته او جنحه مخله بالشرف والاداب العامة .
- ج. اذا لقي ترخيص المكتب الذي يملكه او يمثله لاي سبب من الاسباب .
- د. اذا استقال خطيا .

المادة (٢١) : يفقد العضو عضويته من الجمعية في اي من الحالات التالية :-

- أ. اذا الغيت رخصة ممارسة المهنة الممنوحة له بشكل نهائي او بحكم قضائي .
- ب. اذا توقف عن ممارسة المهنة نهائيا .

المادة (٢٢) : يتولى الرئيس المهام والصلاحيات التالية :-

- أ. تنفيذ القرارات والاتفاقيات التي يوافق عليها المجلس .
- ب. تمثيل الجمعية لدى الغير وفق القرارات التي يصدرها المجلس .
- ج. الاشراف على الموظفين والمستخدمين العاملين لدى الجمعية .
- د. التصديق على شهادات الخبرة التي تصدرها الجمعية والاعضاء .
- هـ. اي صلاحيات اخرى يفوضه المجلس القيام بها .

المادة (٢٣) : أ. يتولى امين سر الجمعية المهام والصلاحيات التالية :

١. تنظيم سجلات الجمعية وقيودها وحفظها .
٢. اعداد جداول اعمال اجتماعات المجلس والهيئة العامة وتدوين محاضرتها والقرارات التي تصدر عن كل منهما في سجل خاص .

ب. يتولى امين صندوق الجمعية المهام والصلاحيات التالية :

١. تنظيم السجلات المالية وسائر الوثائق المالية الخاصة بالجمعية وفقا للاصول المحاسبية وحفظها .
٢. التوقيع على المعاملات المالية للجمعية بالاشتراك مع الرئيس .

المادة (٢٤) : أ. اذا شغل مركز الرئيس يقوم نائبه مقامه اذا كانت المدة الباقية لانتهاء

- مدته تقل عن ستة اشهر والاقتدى الهيئة العامة في مدة اقصاها ثلاثين يوما وفقا لاحكام هذا النظام لانتخاب رئيس جديد لاكمال المدة الباقية .
- ب. مع مراعاة احكام الفقرة ج من هذه المادة اذا شغل مركز اي عضو في المجلس فيدعى المرشح الذي كان قد نال اكثر الاصوات بعد المرشحين الذين فازوا في الانتخاب ليكون عضوا في المجلس للمدة المتبقية له ، واذا لم يكن مثل هذا المرشح في افي حاله من الحالات فيعين المجلس من بين اعضاء الهيئة العامة ممن تتوفر فيه الشروط ليكون عضوا في المجلس على ان لا يزيد عدد المعينين في المجلس على هذا الوجه عن ثلاثة اعضاء .

- ج. اذا شغرت عضوية اربعة اعضاء فاكثر من المجلس فيدعو الوزير الهيئة العامة الى اجتماع خلال مدة لا تزيد على خمسة عشر يوما لانتخاب مجلس جديد وفقا لاحكام هذا النظام .

هكذا منه الاصل

المادة (٢٥) أ. تستوفي الجمعية من العضو الرسوم التالية :

١. (٥٠٠) دينار رسم الانتساب لأول مرة .

٢. (١٥٠) دينار رسم اشتراك سنوي .

٣. (١٠٠) دينار رسم اشتراك فرع .

ب. يتم دفع رسم الاشتراك السنوي المنصوص عليه في الفقرة (١) من هذه المادة خلال شهر كانون الثاني من كل سنة ، ويعتبر الجزء من السنة سنة كاملة لغايات استيفاء الرسوم .

ج. يستوفي مبلغ اضافي على من يتخلف عن دفع الرسوم في موعدها المقرر بموجب هذا النظام بنسبة ٥٪ من قيمة الرسم السنوي عن كل شهر او اي جزء منه .

المادة (٢٦) تبدأ السنة المالية للجمعية في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة نفسها .

المادة (٢٧) تتكون الموارد المالية للجمعية من المصادر التالية :-

أ. رسوم الانتساب ورسم الاشتراك السنوي والمبالغ الاضافية .

ب. ريع استثمار اموال الجمعية .

ج. بدل الاشتراك في الدورات التدريبية التي تعقدتها الجمعية وبديل الاشتراكات في نشراتها وأثمان مطبوعاتها كما يحددها المجلس .

د. التبرعات والهبات والايادات الاخرى التي يوافق عليها الوزير .

المادة (٢٨) تؤول الاموال المنقولة وغير المنقولة العائدة للجمعية القائمة حالياً الى الجمعية المؤسسة بموجب هذا النظام ، كما تتحمل الالتزامات المترتبة عليها ويتولى المجلس القائم دعوة الهيئة العامة لانتخاب رئيس واعضاء المجلس الجديد وفقاً لاحكام هذا النظام خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢٩) : اذا حلت الجمعية لاي سبب تؤول اموالها المنقولة وغير المنقولة الى الجهة او الجهات التي تحددها الهيئة العامة بعد موافقة الوزير .

المادة ٣٠ - للمجلس اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

١٩٩٧/٣/١٥

### الحسن بن طلال

رئيس الوزراء ووزير الخارجية  
وزير الدفاع  
عبدالكريم الكباريتي

وزير الاسكان العامة والاسكان  
وزير التخطيط بالوكالة  
المهندس عبدالهادي المجالي

وزير  
المياه والري  
المهندس سمير قعوار

وزير  
الشؤون البلدية والتربية والبيئة  
الدكتور عبدالرزاق طهيشات

وزير  
الطاقة والثروة المعدنية  
الدكتور هاشم الدباس

وزير  
التربية الاجتماعية  
المهندس حماد أبو جاموس

وزير  
الزراعة  
الدكتور مصطفى شنيكات

وزير  
التربية والتعليم  
الدكتور منظر المصري

وزير التنمية الادارية ووزير  
دولة للشؤون الخارجية  
الدكتور كمال ناصر

وزير  
التعليم العالي  
الدكتور عبدالله النصور

وزير  
المعدل  
عبدالكريم الدغمي

وزير الصناعة والتجارة ووزير  
التموين بالوكالة  
المهندس علي أبو الراغب

وزير  
الصحة  
الدكتور عارف البطاينة

وزير  
دولة للشؤون البرلمانية  
محمد الويس

وزير  
العمل  
الدكتور عبدالحافظ الشخاينة

وزير  
دولة  
محمود عبدالحفيظ الهويل

وزير  
المالية  
مروان عوفى

وزير النقل ووزير  
الاملاط بالوكالة  
المهندس ناصر اللوزي

هكذا من الأصل

## نخلة الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٧/٤/٨

نأمر بوضع النظام الآتي:-

نظام رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧

نظام معدل لنظام الخدمة القضائية للقضاة النظاميين

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الخدمة القضائية للقضاة النظاميين لسنة ١٩٩٧) ويقرأ مع النظام رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٤ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ ١٩٩٧/٥/١ .

المادة ٢- يلغى نص المادة (٣) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة ٣- تحدد الرواتب الأساسية للقضاة وزياداتهم السنوية وعلاواتهم وبدل التمثيل لكل منهم على الوجه التالي:-

أ- وظائف الفئة العليا	الراتب الأساسي الشهري	الزيادة السنوية
بالدينار	بالدينار	بالدينار
١- رئيس محكمة التمييز	يتقاضى كل منهما راتب الوزير	
ورئيس محكمة العدل العليا	العامل وعلاواته بالاضافة الى خمسمائة دينار بدل تمثيل	

٢- القضاة في الفئة العليا ٨٠٠-٧١٠

من غير المنصوص عليهما

في البند (١) من هذه

الفقرة .

ويتقاضى كل من هؤلاء

علاوة مقدارها (١٠٠٪)

من الراتب الاساسي .

ب- تحدد درجات القضاة الآخرين ورواتبهم وزياداتهم السنوية وعلاواتهم على الوجه التالي:-

الدرجة	الراتب الاساسي الشهري بالدينار	الزيادة السنوية بالدينار
الخاصة	٦٥٠-٥٦٠	١٠
الاولى	٥٥٠-٥١٠	١٠
الثانية	٥٠٠-٤٦٠	١٠
الثالثة	٤٥٠-٤١٠	١٠
الرابعة	٤٠٠-٣٦٠	١٠
الخامسة	٣٥٠-٣١٠	١٠
السادسة	٣٠٠-٢٦٠	١٠

ج- يتقاضى القضاة من الدرجة الخاصة علاوة مقدارها (٨٠٪) من الراتب الاساسي .

هكذا منه الاصل



اما القضاة من الدرجة السادسة وحتى الدرجة الاولى فيتقاضى كل من هؤلاء علاوة مقدارها (١٠٠٪) من الراتب الاساسي .

١٩٩٧/٤/٨

## الحسين بن طلال

رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة نائب رئيس الوزراء  
لشؤون الخدمات ووزير التنمية الادارية ووزير الخارجية بالوكالة  
الدكتور عبد الله النسيور

وزير النقل وزير البريد والاتصالات الدكتور بسام الساكنة	وزير العدل رياض الشكعة	نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور جواد العناني
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة توفيق كريسبان	وزير التخطيط الدكتورة ريم خلف	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي
وزير الداخلية فليس رشيد	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء سعد الدين جمعه	وزير التربية والتعليم وزير التعليم العالي الدكتور منذر المصري
وزير الطاقة والثروة المعدنية محمد صالح الحوراني	وزير المياه والري ووزير الاشغال العامة والسكان بالوكالة الدكتور منذر حدادين	وزير الصحة والرعاية الصحية الدكتور اشرف الكندي
وزير الثقافة وزير الشباب الدكتور قاسم ابو عين	وزير المالية سليمان حافظ	وزير الصناعة والتجارة وزير التموين الدكتور هاني الملقى
وزير التنمية الاجتماعية الدكتور محمد خير ماسر	وزير الزراعة مجسم الخريشة	وزير العمل الدكتور صالح الخصاونه
وزير دولة لشؤون الاعمال الدكتور سمي مطاوع	وزير السياحة والآثار عقل بلناجي	

## نجل الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٧/٤/٨  
نامر بوضع النظام الاتي:-

نظام رقم (٤٣) لسنة ١٩٩٧  
نظام معدل لنظام رسوم الملتوجات الزراعية والحيوانية

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام رسوم المنتوجات الزراعية والحيوانية لسنة ١٩٩٧) ويقرأ مع النظام رقم (١٠٥) لسنة ١٩٧٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

هذه اعم الاصل



المادة ٢- يلغى نص البند (٢١) من الفقرة (و) من المادة (٤) من النظام الاصيلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

٢١- باستثناء ما يدخل المملكة من الاغنام

المذبوحة في المناطق الحرة تستوفى رسوم

الماينسة عن اللحوم الطازجة

والمبردة المستوردة من خارج المملكة

١٩٩٧/٤/٨

### الحسين بن طلال

رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة نائب رئيس الوزراء  
لشؤون الخدمات ووزير التنمية الادارية ووزير الخارجية بالوكالة  
الدكتور عبداللّه النسور

وزير النقل وزير البريد والاتصالات الدكتور بسام الساكت	وزير المعدل رياض الشكعة	نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور جواد العناني
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة توفيق كريشان	وزير التخطيط الدكتور ريمس خلف	وزير الاوقاف والشؤون والمغتربات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي
وزير الداخلية نذير رشيد	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء سعد الدين جمعه	وزير التربية والتعليم وزير التعليم العالي الدكتور منذر المصري
وزير الطاقة والثروة المعدنية محمد صالح الحوراني	وزير المياه والري ووزير الاشغال العامة والسكان بالوكالة الدكتور منذر حدادين	وزير الصحة والرعاية الصحية الدكتور اشرف الكردي
وزير الثقافة وزير الشباب الدكتور قاسم ابو عين	وزير المالية سليمان حافظ	وزير الصناعة والتجارة وزير التوطين الدكتور هاني الملقى
وزير التنمية الاجتماعية الدكتور محمد خير ماسر	وزير الزراعة مجسم الخريشة	وزير المعمل الدكتور صالح الخصاونه
وزير دولة لشؤون الاعمال الدكتور سمير مطاوع	وزير السياحة والاكران مقل بلناجس	

### - تصحيح خطأ -

مقطت سهواً كلمة (سنوياً) من آخر المادة (٩) من التعليمات المعدلة لتعليمات المعالجات الطبية  
للقوات المسلحة الأردنية خارج المملكة الأردنية الهاشمية لسنة ١٩٩٦، والمنشورة على الصفحة  
(٣٣٠٢) من عدد الجريدة الرسمية رقم (٤١٥٤) الصادر بتاريخ ١٩٩٦/١٠/١.  
وبناء عليه تضاف كلمة (سنوياً) الى آخر المادة المشار اليها.

هكذا منه الاصل